

شركة التعاون العربي للاستثمارات المالية
(شركة ذات مسؤولية محدودة)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

القوائم المالية للسنة المنتهية في
٣١ كانون الأول ٢٠١٨
مع تقرير مدقق الحسابات المستقل

شركة التعاون العربي للاستثمارات المالية
(شركة ذات مسؤولية محدودة)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
٢٠١٨ كانون الأول ٣١

جدول المحتويات

تقرير مدقق الحسابات المستقل

قائمة

أ

قائمة المركز المالي

ب

قائمة الدخل والدخل الشامل

ج

قائمة التغيرات في حقوق الملكية

د

قائمة التدفقات النقدية

صفحة

٦٠ - ١

ايضاحات حول القوائم المالية

تقرير مدقق الحسابات المستقل

١٧٦٢٣ / م / ع

الى الشركاء
شركة التعاون العربي للاستثمارات المالية
(شركة ذات مسؤولية محدودة)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول القوائم المالية

الرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية لشركة التعاون العربي للاستثمارات المالية (شركة ذات مسؤولية محدودة) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨ ، وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات ايضاحية أخرى .

في رأينا ، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي للشركة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨ وأدائه المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية .

اساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق . إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحه في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية " في تقريرنا . إننا مستقلون عن الشركة وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة الى متطلبات السلوك المهني الاخر المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية للشركة في الاردن ، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى . ونعتقد بأن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتتوفر أساساً لرأينا .

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحكومة في اعداد القوائم المالية

إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية . وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهريه ، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال او عن الخطأ .

عند إعداد القوائم المالية ، ان الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة ، والافصاح ، حسبما يقتضيه الحال ، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الادارة تصفية الشركة أو ايقاف عملياتها ، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك .

ويعتبر القائمين على الحكومة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للشركة .

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية كل خالبة من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا . إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد ، ولا يشكل ضمانة بان تكشف دائمًا عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهرى في حال وجوده . من الممكن ان تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية .

جزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية ، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق . كما نقوم أيضاً :

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وبالتحطيط والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية و المناسبة توفر أساساً لرأينا . ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهرى ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحدف المعمد والتحريفات أو تجاوز على نظام الرقابة الداخلي .
- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تحطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف ، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة .
- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة .
- باستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبى ، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها ، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكًّا جوهرياً حول قدرة الشركة على الاستمرار . وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن ، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية ، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا . هذا ونعتقد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا ، ومع ذلك قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالشركة إلى التوقف عن القدرة على الاستمرار كمنشأة عاملة .
- بتقييم العرض الإجمالي ، لهيكل ومح토ى القوائم المالية ، بما في ذلك الإفصاحات ، وفيما إذا كانت القوائم المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل .

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحكومة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة ، بما في ذلك أي خلل جوهرى في نظام الرقابة الداخلي يتبيّن لنا من خلال تدقيقنا .

كما نقوم بتزويد القائمين على الحكومة بما يفيد امتناناً لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية ، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الاعتقاد بأنها تؤثر على استقلاليتنا وحيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة .

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى
تحفظ الشركة بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق من كافة النواحي الجوهرية مع القوائم المالية ونوصي بالمصادقة عليها.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن

عمان - الأردن

كريم بهاء النابسي M.E.
اجازة رقم (١١١)
Deliottt (LIC) (١١١)
ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
010101

٢٠١٩ آذار

قائمة (أ)

شركة التعاون العربي للاستثمارات المالية
(شركة ذات مسؤولية محدودة)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
قائمة المركز المالي

ـون الأول		ـان ٣١	إيضاح	الموجودات
ـار ٢٠١٧	ـار ٢٠١٨			
ـار دين	ـار دين			أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
٥,٤٤٨,٢٠٨	٥,٦٢٧,٣١٢	٤		ذمم عملاء مدينة - نقدى
٥,٥٥٩,٨٢٩	٤,٤٢٥,٨٢٥	١/٥		ذمم عملاء مدينة - هامش
١٩,٨٨٨,١٧١	٢٢,٠٤٢,٤٥٤	٦/٥		أرصدة مدينة أخرى
١٨٢,٧٤٤	١٦٤,٠٧٤	٦		اراضي معدة للبيع
١,٨٤٩,٨٥٠	١,٨٤٩,٨٥٠	٧		موجودات ضريبية مؤجلة
-	١,٣٤٢,٦٥٨	١٢/ج		ممتلكات ومعدات - بالصافي
٤٦,٤٣٨	٣٠,٩٥٢	٨		موجودات غير ملموسة
١٠,٤٧١	١٤,٩٥٨	٩		مجموع الموجودات
٣٢,٩٨٥,٧١١	٣٥,٤٩٨,٠٨٣			

المطلوبات وحقوق الملكية

المطلوبات :

٢,٤١١,١٣٤	٢,٨٣٦,٠٠٠	١٠	بنوك دائنة
٥,٤٢٢,٥٦٥	٥,٢٩٥,٣١٥		ذمم دائنة - وساطة مالية
٤٤٦,٤٧٣	٢,٤٥٩,٥٢٧	١١	أرصدة دائنة أخرى
١٧٧,١٠١	٣٢٢,١١٤		تأمينات نقدية
٤٣٢,٧٩٤	٣٨٣,٦٥٠	١٢/ج	مخصص ضريبة الدخل
٨,٨٩٠,٠٦٧	١١,٢٩٦,٦٠٦		مجموع المطلوبات

حقوق الملكية :

١٥,٦٠٠,٠٠٠	١٥,٦٠٠,٠٠٠	١٣	رأس المال
٥,٣٠٦,٩٦٧	٥,٤٨٢,٥٦٩	١٣	احتياطي إجباري
٢٥٣,٧٤٠	-	١٣	احتياطي اخطار عامة
٢,٩٣٤,٩٣٧	٣,١١٨,٩٠٨	١٤	أرباح مدورة
٢٤,٠٩٥,٦٤٤	٢٤,٢٠١,٤٧٧		مجموع حقوق الملكية
٣٢,٩٨٥,٧١١	٣٥,٤٩٨,٠٨٣		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

ان الايضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٤) تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير التدقيق المرفق.

قائمة (ب)

شركة التعاون العربي للاستثمارات المالية
(شركة ذات مسؤولية محدودة)
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
قائمة الدخل والدخل الشامل

للسنة المنتهية في أول كانون الأول		إيضاح
٢٠١٧	٢٠١٨	dinars
١,٠٤٦,٥٨٨	٩١١,٥٧٠	١٥
٢,٦٧٥,٧٥٣	٢,٦٦٢,٢٧٨	
(٣٤,٢١٢)	(١٣,٤٧٩)	
٢٢,١٠٦	٦٧,٢٨٩	
٣,٧١٠,٢٣٥	٣,٦٢٧,٦٥٨	

الإيرادات :	
عمولات التداول	
فوائد دائنة	
(خسائر) فروقات عملة	
إيرادات أخرى	
مجموع الإيرادات	

١,٦٦٣,٥٤٩	١,٦٢٨,٨٤٩	١٦
١٧,٢٤١	١٢,١٤٩	
(٦٥٠,٠٠٠)	١٢٥,٢١٣	٥
٢٤٢,٠١٧	-	٧
١٠٧,٠١٩	٧٩,٧٤٣	
٣٣,٢٢٥	٢٥,٦٨٩	٩ و ٨
١,٤١٣,٠٥١	١,٨٧١,٦٤٣	

المصاريف :	
مصاريف إدارية	
صندوق حماية المستثمر	
مخصص (وفر) تدني ذمم عملاء مدينة متوقعة	
مخصص تدني أراضي معدة للبيع	
أعباء التمويل	
استهلاكات واطفاءات	
مجموع المصاريف	

٢,٢٩٧,١٨٤	١,٧٥٦,٠١٥	
(٤٧٠,٣٧٠)	(٣٥٩,٨٢٢)	١/١٢
١,٨٢٦,٨١٤	١,٣٩٦,١٩٣	
١,٨٢٦,٨١٤	١,٣٩٦,١٩٣	

الربح للسنة قبل الضريبة	
ضريبة الدخل	
ربح السنة	
مجموع الدخل الشامل للسنة	

ان الايضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٤) تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير التدقيق المرفق.

شركة التعاون العربي للاستثمارات المالية
(شركة ذات مسؤولية محدودة)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
قائمة التغيرات في حقوق الملكية

المجموع	احتياطي إيجاري أختياري عامة أرباح مدورة دينار	رأس المال دينار	احتياطي إيجاري أختياري عامة أرباح مدورة دينار	العام ٢٠١٨
٤٤٦,٥٩,٤٤	٢٥٣,٩٣٧,٤,٩٣٤,٩٣٥,٢	١٥,٦٠,٠٠٠	-	٢٠١٨
(٥٣,٥٤)	(٥٣,٣٥)	-	-	الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠١٨ (كما تم الإفصاح عنه سابقاً)
١,٣٠,٣٦,٤٦	١,٣٦,٧,٣,٤٧	-	-	أثر تطبيق معيار التقارير المالية رقم (٩)
-	-	-	-	أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٢)
٢٤٠,٩٤,٩٤,٩٤	٢٥٣,٢٤,٧,٣,٤٠	١٥,٦٠,٠٠٠	١٥,٦٠,٠٠٠	تحويل احتياطي أخطار عامة للأرباح المدورة
٠٤٠,٩٤,٩٤,٩٤	٠٤٠,٩٤,٢,٩٢,٩٤	-	-	الرصيد المعدل كما في الأول من كانون الثاني ٢٠١٨
١,٩٣,٣٩٦,١	١,٩٣,٣٩٦,١	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
(١,٣٦,٧,٤,٥٦)	(١,٣٦,٧,٤,٥٦)	-	-	المحول إلى الاحتياطي الإيجاري
٢٤٠,٢٤,١,٤٧٧,٤٠	٢٤٠,٢٤,١,٤٧٧,٤٠	١٥,٦٠,٠٠٠	١٥,٦٠,٠٠٠	توزيعات أرباح (إيضاح رقم ١٣)
٢٤٠,٢٤,١,٤٧٧,٤٠	٢٤٠,٢٤,١,٤٧٧,٤٠	١٥,٦٠,٥٦٩,٥	١٥,٦٠,٥٦٩,٥	الرصيد في نهاية السنة
٢٠١٧				العام ٢٠١٧
٢٢,٨٣,٢,٢٦,١	٢٣١,٣,٦,١	١٥,٦٠,٠٠٠	-	الرصيد في بداية السنة
١,٨١,٦,٢٢,١	٤,٨٨,٦,٢٢,١	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
-	(٢٢,٥٣٢)	-	-	المحول إلى الاحتياطي الإيجاري
٢٤٠,٩٤,٩٤,٩٤	٤٤٦,٩٥,٤٠	١٥,٦٠,٠٠٠	١٥,٦٠,٠٠٠	المحول إلى احتياطي أخطار عامة
٢٢,٨٣,٢,٢٦,١	٤,٨٨,٦,٢٢,١	١٥,٦٠,٠٠٠	-	الرصيد في نهاية السنة
١,٨١,٦,٢٢,١	٤,٨٨,٦,٢٢,١	-	-	الرصيد في نهاية السنة
-	(٢٢,٥٣٢)	-	-	
٢٤٠,٩٤,٩٤,٩٤	٤٤٦,٩٥,٤٠	١٥,٦٠,٠٠٠	١٥,٦٠,٠٠٠	

- لا يمكن التصرف بمبلغ (١٣,٤٢,٦٦,٥٤) دينار من الأرباح المدورة كما في ١٣ كانون الأول ٢٠١٨ مقابل موجودات ضريبية مؤجلة، إلا بقدر ما يتحقق منه فعلاً وتلك استناداً إلى تعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق النقدية.

ان الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤) تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وترغب معها ومع تقرير التدقيق المرفق.

شركة التعاون العربي للاستثمارات المالية

(شركة ذات مسؤولية محدودة)

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

إيضاحات حول القوائم المالية

١ - عام

تأسست شركة التعاون العربي للاستثمارات المالية في الأردن كشركة ذات مسؤولية محدودة بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٩٠ . وقد تم تسجيل العلامة التجارية "ABC Investments" كعلامة تجارية للشركة اعتباراً من ٣٠ أيلول ٢٠٠٢ . ومن غاليتها إدارة الاستثمار وأعمال الوساطة في الأوراق المالية نيابة عن عملائها بالإضافة إلى تقديم استشارات مالية للاستثمار في الأوراق المالية وإدارة وتغطية إصدارات الأوراق المالية الجديدة.

إن الشركة تابعة ومملوكة بالكامل من بنك المؤسسة العربية المصرفية - الأردن والذي تمتلك فيه بنك المؤسسة العربية المصرفية - البحرين ما يقارب ٨٦,٧٪.

تم إقرار القوائم المالية من قبل هيئة المديرين بتاريخ ٢٣ شباط ٢٠١٩ .

يتم توحيد القوائم المالية للشركة مع القوائم المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية - الأردن.

٢ - أهم السياسات المحاسبية

- تم إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.
- تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية .
- تظهر القوائم المالية المرفقة بالدينار الأردني والذي يمثل العملة الرئيسية للشركة .
- إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧ ، بإستثناء أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة في الإيضاح (٣ - (أ) و(ب)).

وفيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة :

معلومات القطاعات

- .. قطاع الاعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشتراك معاً في تقديم منتجات او خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات اعمال اخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى الشركة .
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات او خدمات في بيئه اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية اخرى .

الأدوات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس:

يُعترف بال الموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي للشركة عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية.

تقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة ، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية ، أو خصمها منها ، حسب الضرورة ، عند الاعتراف المبدئي ، كما ثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل مباشرة في قائمة الدخل.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإعتراف الأولي ، فإن الشركة تعالج هذا الفرق على النحو التالي :

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق ، فإنه يُعرف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول) ؛
- في جميع الحالات الأخرى ، تعدل القيمة العادلة لتنماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

بعد الإعتراف الأولي ، سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الدخل على أساس منطقي ، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذ المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام او عند الغاء الإعتراف من تلك الاداء .

الموجودات المالية الإعتراف المبدئي

يتم الإعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن إطار زمني محدد من قبل السوق المعنى ، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل . يتم الإعتراف بتكليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل في قائمة الدخل.

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية .

وعلى وجه التحديد:

- أدوات التمويل المحفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة ؛
- أدوات التمويل المحفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين ، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ؛
- يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المداراة على أساس القيمة العادلة ، أو المحفظ بها للبيع) والإستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

ومع ذلك ، يمكن للشركة أن يقوم باختيار / تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدٍ كذا يلي :

• يمكن للشركة القيام بالاختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحافظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣) ، في الدخل الشامل الآخر؛ و

• يمكن للشركة تحديد بشكل غير قابل للإلغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الدخل إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
تقوم الشركة بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال الشركة لإدارة الأصل .

بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم .

لغایات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI) ، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي . قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال ؛ إذا كان هناك تسديد لأصل الدين) . تكون الفائدة من البذل للقيمة الزمنية للنقد ، ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقرارات الأساسية الأخرى ، بالإضافة إلى هامش الربح . يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي .

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي . إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقابلات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي ، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع ، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة . كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر بما إذا كان قرضاً في شكله القانوني.

تقييم نموذج الأعمال

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمراً أساسياً لتصنيف الأصل المالي. تحدد الشركة نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين. ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالشركة على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية ، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدٍ .

تنبني الشركة أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة الشركة لموجوداتها المالية من أجل توليد التدفقات النقدية . تحدد نماذج أعمال الشركة ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

تأخذ الشركة في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا تتوقع الشركة حدوثها بشكل معقول ، مثل ما يسمى بسيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو "حالة الإجهاد". كما تأخذ الشركة في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل :

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة ترتكز على الحصول على الإيرادات التعاقدية ، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك ؛ و
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر ؛ و
- كيفية تعويض مدير الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارأة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).

عند الإعتراف المبدئي بالأصل المالي ، تقوم الشركة بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرًا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد . تقوم الشركة بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة .

عندما يتم إلغاء الإعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المترافق معترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الدخل . في المقابل ، بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، فإن الربح / الخسارة المترافق معترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاختبار التدنى .

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي تحتفظ بموجبه الشركة بموجودات مالية ، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتاثير . تسرى متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للشركة . يتم النظر في التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة أدناه .

التدنى

تقوم الشركة بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل :

- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرية .
- الذمم المدينة .
- تعرضات خارج قائمة المركز المالي خاضعة لمخاطر الائتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).

لا يتم إثبات خسارة تدنى في أدوات حقوق الملكية .

باستثناء الموجودات المالية المشترأة أو الناشئة ذات القيمة الإنتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل أدناه) ، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل :

- الخسائر الإنتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً ، أي العمر الزمني للخسائر الإنتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (١٢) شهراً بعد تاريخ الإبلاغ ، ويشار إليها بالمرحلة الأولى ؛ أو
- الخسائر الإنتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً ، أي العمر الزمني للخسائر الإنتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الإنتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الإعتراف الأولى. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى ، تقاس الخسارة الإنتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الإنتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً.

تعتبر الخسائر الإنتمانية المتوقعة تقديرًا مر جحًا محتملاً لقيمة الحالية لخسائر الائتمان . يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة بموجب العقد والتغيرات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية ، مخصومة وفقاً لسعر الفائدة الفعال لأصل .

بالنسبة للسقوف غير المستغله ، فإن الخسائر الإنتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للشركة إذا قام المدين بسحب التمويل والتغيرات النقدية التي تتوقع الشركة تلقيها إذا تم استغلال التمويل ؛ و

بالنسبة لعقود الضمان المالي ، فإن الخسائر الإنتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفو عات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحاً منها أي مبالغ تتوقع الشركة استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر .

تقوم الشركة بقياس الخسائر الإنتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة . يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتغيرات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل ، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة .

الموجودات المالية المتدنية انتمانياً

يعتبر الأصل المالي " متدني انتمانياً " عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي . يشار إلى الموجودات المالية المتدنية انتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة . تشمل الأدلة على التدني الإئتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية :

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المدين أو المصدر ؛
- إخلال في العقد ، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد ؛
- قيام الشركة بمنح المدين ، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمدين ، تنازلاً ؛ أو
- اختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية ؛ أو
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس الخسائر الإئتمانية المتکبدة .

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد ، وبدلاً من ذلك ، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة إئتمانية متدنية . تقوم الشركة بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدلي إئتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير . لتقدير ما إذا كان هناك تدلي إئتماني في أدوات الدين السيادية والعائد للشركات ، تعتبر المجموعة عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الإئتماني وقدرة المدين على زيادة التمويل .

يعتبر التمويل قد تدلي إئتمانياً عند منح المدين امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي ، ما لم يتتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز ، فإن خطر عدم إسلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضاً كبيراً ، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدلي . وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تتحقق ، يعتبر الأصل قد تدلي إئتمانياً عندما يتتوفر دليل واضح على تدلي الإئتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد . يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات إحتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (٩٠) يوماً أو أكثر . وعلى الرغم من ذلك ، فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (٩٠) يوماً من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة .

تعريف التخلف في السداد

يعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة . يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الإئتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو لمدى الحياة ، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default) ؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الإئتمان أدناه .

تعتبر الشركة ما يلي بمثابة حدث للخلف في السداد :

- تخلف المدين عن السداد لأكثر من ٩٠ يوماً بخصوص أي التزام إئتماني مهم إلى الشركة ؛ أو
- من غير المحتمل أن يدفع المدين التزاماته الإئتمانية للشركة بالكامل .

يُضم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول .

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المدين التزامه الائتماني ، تأخذ الشركة في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيدة على نوع الأصل ، وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات ، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود ، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية ، مثل التأخير في السداد وعدم سداد التزام آخر للطرف المقابل ، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما تستخدم الشركة مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تطور داخلياً أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

تقوم الشركة بمراقبة جميع الموجودات المالية والتزامات التمويلات الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي . إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان ، ستقوم الشركة بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الإنتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً .

لا تقوم الشركة باعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الإنتمانية "المنخفضة" بتاريخ التقرير المالي انه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الإنتمان . نتيجةً لذلك ، تقوم الشركة بمراقبة جميع الموجودات المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لانخفاض القيمة لزيادة كبيرة في مخاطر الإنتمان .

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً منذ الاعتراف الأولي ، تقوم الشركة بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الإستحقاق المتبقى للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعاً لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة . عند إجراء هذا التقييم، تأخذ الشركة بالاعتبار كلٍ من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم ، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكالفة أو جهد لا مبرر له ، بناءً على الخبرة التاريخية للشركة وتقييم الخبر الائتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية .

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة . سينتاج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبيرة .

بالنسبة إلى تمويل الشركات ، تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للشركة ، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحليين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة ، بالإضافة إلى الأخذ في الإعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوسطة . وبخصوص تمويل الأفراد ، تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الاقتصادية عينها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية ، خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة ، بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. تخصص الشركة لنظرائها درجة مخاطر ائتمان داخلية ذات صلة بناء على جودتها الإنتمانية. وتعد المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في احتمالية التخلف عن السداد بناء على التغير في احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة :

- احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير؛ و

• إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولى للتعرض.

تُعتبر إحتماليات التخلف عن السداد إستشرافية ، وتسخدم الشركة المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الإنتمانية المتوقعة.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الإنتمان تتعكس في نماذج إحتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك ، لا تزال الشركة ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الإنتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالتمويل للشركات ، فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها "قائمة المراقبة" حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الإنتمانية للطرف المقابل. وبشأن تمويل الأفراد ، تأخذ الشركة في الاعتبار توقعات حصول فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله ، وعلامات الإنتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الإنتمان منذ الاعتراف الأولى هي مقاييس نسبية ، فإن تغييرًا معيناً ، بالقيمة المطلقة ، في إحتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنةً بأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أعلى.

وكصمام أمان عند تجاوز استحقاق أصل لأكثر من (٤٥) يوماً ، تعتبر الشركة أن زيادة كبيرة في مخاطر الإنتمان قد حدثت، ويكون الأصل في المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة ، بمعنى أن مخصص الخسارة يقاس كرصيد خساره إنتمانية متوقعة مدى الحياة.

تعديل وإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية للأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولى واستحقاق الأصل المالي . يؤثر التعديل على مبلغ و/أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك ، سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهادات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهادات).

تقوم الشركة بإعادة التفاوض على التمويلات مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتنقلي مخاطر التعرض في السداد . يتم تيسير شروط سداد التمويل في الحالات التي يكون فيها المدين قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية ، وأن يكون خطر هام من التعرض في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يمكن المدين من الوفاء بالشروط المعدلة . تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض ، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للتمويل (تسديد الأصل والفائدة) ، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهادات . تنتهي الشركة سياسة انتظار وتطبق على تمويل الشركات والأفراد .

عندما يتم تعديل أصل مالي ، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف . وفقاً لسياسة الشركة ، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط .

- العوامل النوعية ، مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI) ، أو التغير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل، أو مدى التغير في أسعار الفائدة ، أو الإستحقاق ، أو المواثيق. وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري ، إذن ؟
- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً للشروط المعدلة ، وخصم كلاً المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الإعتراف بالأصل المالي ، يتم إعادة قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الإعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ . إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الإعتراف . سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر الائتمان المتوقعة لمدة (١٢) شهراً باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها التمويل الجديد قد نشأ متدنياً انتمائياً . ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الإعتراف بالقيمة العادلة للتمويل الجديد بخصم كبير لمبلغ القيمة الأساسية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل . ترافق الشركة مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية ، مثل ما إذا كان المدين في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة .

- عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى إلغاء الإعتراف ، تحدد الشركة ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الإعتراف الأولي من خلال مقارنة:
- إمكانية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الإعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية ؛ مع
 - إمكانية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استناداً إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للشركة ، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الإعتراف ، فإن تغير إمكانية عدم السداد يعكس مدى قدرة الشركة على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات الشركة السابقة من إجراءات التحمل المماثلة ، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية ، بما في ذلك أداء الدفع للمدين في ظل الشروط التعاقدية المعدلة . إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعاً عند الإعتراف الأولي ، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة . عموماً ، يقاس مخصص الخسارة للتمويلات التي يتم تحملها على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً عندما يتتوفر دليل على تحسن سلوك المدين في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الإعتراف ، تقوم الشركة باحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص خسائر الائتمان المتوقعة) . وتقوم الشركة بعد ذلك بقياس خسائر الائتمان المتوقعة للأصل المعدل حيث تدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي .

تقوم الشركة بإلغاء الإعتراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل ، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر . أما في حالة عدم قيام الشركة بالتحويل أو الإحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول ، تقوم الشركة بالإعتراف بحصتها المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقع دفعها . أما في حالة إحتفاظ الشركة بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري ، فإن الشركة تستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعواائد المستلمة .

عند إلغاء الإعتراف بأصل مالي بالكامل ، يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كلٍ من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الدخل ، مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل لاحقاً .

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة لاسترداد ، مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع الشركة . تقوم الشركة بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة . ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة ، تستمر الشركة في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة ، والتي يتم إثباتها في قائمة الدخل عند استردادها.

مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة

تصنف الذمم المدينة التي تتطوي على دفعات ثابتة أو محددة وغير المدرجة في سوق نشط كقرض وذمم مدينة، ويتم إثباتها مبدئياً بالتكلفة المطفأة مضافة إليها تكاليف الأقتاء المنسوبة مباشرة، إن وجدت، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة (يشار إليه أيضاً باسم "مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة") إن وجد.

تعرف طريقة الفائدة الفعلية بطريقة حساب التكلفة المطفأة لأي من الموجودات المالية وتخصيص إيرادات فوائد خلال الفترة المعنية. أما سعر الفائدة الفعلي فهو المعدل الذي يقوم بشكل دقيق بتحفيض المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأصل المالي، أو عند الانتهاء، عبر فترة أقصر.

يتم إثبات إيرادات الفوائد (إن وجد) من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي، باستثناء الذمم المدينة قصيرة الأجل عندما يكون الإعتراف بالفائدة غير جوهري.

تقوم الشركة بإثبات مخصص خسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة في الذمم المدينة وعلى عقود الضمان المالي، إن وجدت. ويتم تحديث قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة في كل تاريخ تقرير بحيث يعكس التغيرات في الملاعة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي للأداة المالية ذات الصلة.

وتقوم الشركة باستمرار بقيد الخسائر الائتمانية على مدار أعمارها الزمنية للذمم المدينة. ويتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لتلك الموجودات المالية باستخدام انظمة معينة للمخصص تستند إلى خبرة الخسارة الائتمانية السابقة للشركة ويتم تعديلها بما يتوافق مع العوامل المتعلقة بالمدينين والأوضاع الاقتصادية العامة وتقييم كل من الأوضاع الحالية والمستقبلية في تاريخ القوائم المالية، بما في ذلك القيمة الزمنية للأصل حسب الحاجة.

وفيما يتعلق بجميع الموجودات المالية الأخرى، فتقوم الشركة بقيد الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار أعمارها الزمنية إن طرأ زراعة جوهيرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. إلا أنه إن لم يكن هناك تغيرات جوهيرية على مخاطر الائتمان للأداة المالية منذ الاعتراف المبدئي، فتقوم الشركة بقياس مخصص الخسارة للأداة المالية بقيمة تعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة ١٢ شهراً.

وتمثل الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار أعمارها الزمنية الخسائر الائتمانية المتوقعة التي ستنشأ من جميع حالات التعثر في السداد المحتملة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية. وفي المقابل، تمثل الخسائر الائتمانية المتغيرة لمدة ١٢ شهراً ذلك الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار أعمارها الزمنية الذي يتوقع أن تنشأ من حالات التعثر في سداد الأداة المالية المحتمل حدوثها خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت بشكل جوهرى منذ الاعتراف الأولي، تقارن الشركة مخاطر حدوث التعثر في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير مع خطر التعثر في سداد الأداة المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي عند إجراء هذا التقييم، تأخذ الشركة بالاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد كبير. وتتضمن المعلومات المستقبلية المرجعية الآفاق المستقبلية للمجالات التي يعمل فيها مدينيو الشركة، ويتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحالين الماليين والهيئات الحكومية ومراسك الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، وكذلك النظر في مصادر خارجية مختلفة وتوقع المعلومات الاقتصادية التي تتعلق بالعمليات الأساسية للشركة.

يتم تقييم الموجودات المالية كمنخفضة القيمة الائتمانية عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث التي لها أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لتلك الموجودات.

وتعد الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الناتج المخصوص لكل من احتمالية التعثر والخسارة بافتراض التعثر والتدفعات عند التعثر. وتمثل احتمالية التعثر احتمالية تعثر المدين في استيفاء التزاماته المالية إما على مدار الـ ١٢ شهراً المقبلة (احتمالية التعثر لفترة ١٢ شهراً) أو على مدار العمر الزمني المتبقى (احتمالية التعثر على مدار العمر الزمني) للالتزامات المالية. وتمثل الخسارة بافتراض التعثر التعرض المتوقع في حالة التعثر. وتستمد الشركة الخسارة بافتراض التعثر من التعرض الحالي للأدوات المالية والتغيرات المحتملة للمبالغ القائمة المسموح بها بالعقد المتضمن الإطفاء. وتُعد الخسارة بافتراض التعثر لأي من الموجودات المالية هي إجمالي قيمته الدفترية. أما التدفقات عند التعثر فهي الخسارة المتوقعة المتوقفة على العثر وقيمتها المتوقعة عند تحقيقها والقيمة الزمنية للأصل.

وتتوقع الشركة تطبيق النهج المطبق في الشركة الأم بنك المؤسسة العربية المصرية – الأردن للاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار أعمارها الزمنية للذمم المدينة وفقاً لما يسمح به المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩). وبناءً عليه، يتم تصنيف الذمم المدينة غير منخفضة القيمة الائتمانية والتي لا تحتوي على أحد مكونات التمويل الجوهرية ضمن المرحلة الثانية مع الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار أعمارها الزمنية.

ويتضمن الدليل الموضوعي على أن أداء الدين قد تعرضت لانخفاض القيمة ما إذا كان هناك أي سداد للمبالغ الأصلية والفائدة قد تخطت تاريخ استحقاقها لأكثر من ٩٠ يوماً أو عند وجود أي صعوبات معلومة في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة عمل الطرف مقابل وتدني تصنيفه الائتماني وخرق شروط العقد الأصلية وقدرتها على تحسين الأداء عندما تظهر الصعوبات المالية وتدهور قيمة الضمانات وإلى ما غير ذلك. وتقوم الشركة بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة على أساس فردي لكل أصل ذي قيمة فردية وبشكل جماعي بالنسبة للموجودات الأخرى التي ليس لها أهمية فردية.

ويتم عرض مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة كانخفاض من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية للتكلفة المطفأة.

- إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية
تلغي الشركة الاعتراف بأصل مالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل أو عندما تحول الشركة الأصل المالي، مع كافة مخاطر ومنافع الملكية الجوهرية، إلى آية منشأة أخرى. أما في حالة عدم قيام الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهرى بمخاطر ومنافع الملكية واستمرارها بالسيطرة على الأصل المحول، تعرف الشركة بحصتها المستبقة في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به التي قد يجب على الشركة دفعها. أما في حالة الاحتفاظ الشركة بشكل جوهرى بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المحول، فتستمر الشركة بالاعتراف بالأصل المالي.

و عند إلغاء الاعتراف بأي من الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، يقيد الفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومبلغ المقابل المستلم أو مستحق الاستلام في قائمة الدخل.

المطلوبات المالية وأدوات الملكية الصادرة عن الشركة

التصنيف كدين أو أدوات ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين والملكية إما كمطلوبات مالية أو حقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات المطلوبات المالية وأداة حقوق الملكية.

أدوات الملكية

تُعرف أداة الملكية بالعقد الذي يثبت ملكية الحصص المتبقية من موجودات المنشأة بعد خصم جميع المطلوبات. يتم تسجيل أدوات الملكية المصدرة بالمحصلات المستلمة بعد خصم تكفة الإصدار المباشرة.

المطلوبات المالية

تقاس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. إن المطلوبات المالية التي ليست (١) مقابل محتمل للمنشأة المستحوذة ضمن عملية اندماج أعمال، أو (٢) محفوظ بها للتداول، أو (٣) محددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي .

وتقاس الدسم والحسابات الدائنة الأخرى المصنفة كـ "مطلوبات مالية" بمبدئياً بالقيمة العادلة بعد خصم تكاليف المعاملة، بينما يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي ويتم الاعتراف بمصاريف الفوائد على أساس العائد الفعلي باستثناء ما يتعلق بالمطلوبات قصيرة الأجل إن كان من غير الجوهر الاعتراف بالعائد.

إن طريقة العائد الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتوزيع مصاريف العوائد على مدى الفترة المعنية. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة في إطار العمر الزمني المتوقع للالتزام المالي أو عبر فترة أقصر حسب الاقتضاء.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

تلغي الشركة الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما تغى من التزاماتها أو عند إلغاء هذه الالتزامات أو انتهاء صلاحيتها. ويتم إثبات الفارق بين القيمة الدفترية للمطلوب المالي الملغى الاعتراف به والمقابل المدفوع أو مستحق الدفع في الربح أو الخسارة.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تحدد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:

- فيما يتعلق بال الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة ، فإنه يعترف بفرق ثمن العملة في قائمة الدخل ؛ و
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والتي هي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة ، فإنه يعترف بفرق ثمن العملة على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الدخل . كما يعترف بفرق ثمن العملة في الدخل الشامل في احتياطي إعادة تقييم الإستثمارات ؛ و
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءاً من محفظة تدار على أساس القيمة العادلة ، وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار؛ أو
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطاً وثيقاً بالعقد الأساسي .

القيمة العادلة

ان أسعار الإغلاق (شراء موجودات / بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية في اسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للادوات المالية التي لها اسعار سوقية ، في حال عدم توفر أسعار معنفة او عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات المالية او عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.
- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها .
- نماذج تسعير الخيارات .

تهدف طرق التقييم الى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالإعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة الأدوات المالية ، وفي حال وجود أدوات مالية يتذرع قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها .

اراضي معدة للبيع

تظهر الاراضي المعدة للبيع بسعر الكلفة او صافي القيمة البيعية ايهما اقل. يتم تسجيل التدنى في قيمة الأرضي المعدة للبيع في قائمة الدخل والدخل الشامل.

ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات و المعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المترافق واى تدني في قيمتها ، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام نسب مؤدية تتراوح من ١٥٪ إلى ٢٥٪ .

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدنى في قائمة الدخل والدخل الشامل.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم معالجة التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها او من التخلص منها.

موجودات غير ملموسة

تقدير الموجودات غير الملموسة عند الشراء بالتكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على اساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الدخل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد يتم مراجعة التدنى في قيمتها في تاريخ القوائم المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اعمال الشركة ويتم تسجيلها في قائمة الدخل كمصاروف في نفس السنة.

تحقق الإيرادات

يتم تحقق ايرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات الضرم المتدينة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها في حساب الفوائد والعمولات المعلقة.

يتم الاعتراف بعمولات التداول كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها.

النقد وما في حكمه

يمثل النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل أرصدة البنوك الدائنة التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتزيل لأغراض ضريبية.

تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في الأردن.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي وتحسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي ناشئة عن أحداث سابقة وأن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

التناقص

يتم اجراء تناقص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما توفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التناقص او يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

عقود الإيجار

تصنف عقود الإيجار كإيجارات تمويلية عندما تنص شروط الإيجار على تحويل جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بالملك المستأجر بشكل جوهري. أما جميع عقود الإيجار الأخرى فتصنف كإيجارات تشغيلية.

الشركة كمؤجر

يتم قيد دخل الإيجارات التشغيلية باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى عمر الإيجار. كما تضاف التكاليف المباشرة الأولية المتکبدة في مناقشة وترتيب العقد التشغيلي إلى القيمة الدفترية للموجودات المؤجرة وتقييداً لطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

الشركة كمستأجر

تسجل الموجودات المقتناة من خلال عقود الإيجار التمويلية عند الإعتراف الأولى بقيمتها العادلة عند بداية عقد الإيجار أو بالقيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار، أيهما أقل. كما يتم تسجيل مطلوبات التأجير التمويلي بنفس القيمة. وتوزع دفعات الإيجار بين مصاريف تمويل وتخفيض مطلوبات التأجير التمويلي من أجل تحقيق معدل فائدة ثابت على الرصيد المتبقى من مطلوبات التأجير التمويلي، وتقييد مصاريف التمويل المباشر في قائمة الدخل.

تفيد دفعات الإيجار التشغيلي كمصروف وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى عمر الإيجار.

٣ - تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ - تعديلات لم ينتج عنها اثر جوهري على القوائم المالية للشركة :

تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول لفترات المالية التي تبدأ في او بعد أول كانون الثاني ٢٠١٨ او بعد ذلك التاريخ ، في اعداد القوائم المالية للشركة، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والافصاحات الواردة في القوائم المالية للسنة والسنوات السابقة ، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية:

التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

تشمل التحسينات تعديلات على كل من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١) "تطبيق المعايير الدولية لأول مرة" وعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨)"استثمارات في شركات حليفه ومشاريع مشتركة (٢٠١١)".

توضح التعديلات ان خيار تنظيم المشاريع الإستثمارية وغيره من المنشآت المماثلة لقياس الاستثمارات في الشركات الحليفه والمشاريع المشتركة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل متاح بشكل منفصل لكل شركة حليفه أو مشروع مشترك ، وانه ينبغي اجراء الاختيار عند الاعتراف الاولى .

وبخصوص خيار المنشأة التي ليست منشآت إستثمارية ، الإبقاء على قياس القيمة العادلة الذي تطبقه الشركات الحليفه والمشاريع المشتركة التي هي منشآت إستثمارية عند تطبيق طريقة حقوق الملكية ، تقدم التعديلات توضيحاً مماثلاً بان هذا الخيار متاح لكل شركة حليفه ذات طبيعة إستثمارية أو مشروع مشترك له طبيعة إستثمارية.

يتناول هذا التفسير كيفية تحديد "تاريخ المعاملة" لغرض تحديد سعر الصرف الذي يتعين استخدامه عند الاعتراف الاولى بالأصل أو المصرد أو الإيراد ، عندما يؤخذ بعين الاعتبار بان ذلك البند قد سدد او استلم مقدماً بعمله أجنبية أدت إلى الاعتراف بالأصول غير النقدية او بمطلوبات غير نقدية .

ويحدد التفسير ان تاريخ المعاملة هو تاريخ الاعتراف الأولي بالأصول غير النقدية او الإلتزامات غير النقدية الناشئة عن دفع او إسلام الدفعات مقدماً . وإذا كانت هناك مدفوعات او مقوضات متعددة مقبوضة مقدماً ، فان التفسير يتطلب من الشركة ان تحدد تاريخ المعاملة لكل دفعه او إسلام المقابل النقدي مسبقاً.

يتعلق هذا التفسير بالمعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية او أجزاء من تلك المعاملات في حال:

• جود مقابل بالعملة الأجنبية او مسرع بالعملة الأجنبية ؛

• عترف المنشأة بالموجودات المدفوعة مقدماً او بمطلوبات الإيرادات المؤجلة المتعلقة بذلك المقابل في موعد يسبق الإعتراف بالموجودات او الإيرادات او المصارييف ذات الصلة ؛

• ان الموجودات المدفوعة مقدماً او مطلوبات الإيرادات المؤجلة غير نقدية.

المعايير الجديدة والمعدلة
التحسينات السنوية على
المعايير الدولية للتقارير
المالية الصادرة خلال
الأعوام ٢٠١٤ - ٢٠١٦ .

تفسير لجنة تفسيرات
المعايير الدولية للتقارير
المالية رقم (٢٢):
"المعاملات بالعملة
الأجنبية والدفعات
المقدمة".

توضح التعديلات ان التحويل إلى الاستثمارات العقارية أو منها يستلزم اجراء تقييم يبين فيما إذا كانت العقارات تستوفي أو لم تعد تستوفي بتعريف الاستثمارات العقارية ، ومعززة بأدله يمكن ملاحظتها تشير الى حدوث تغير في الاستخدام. وتوضح التعديلات كذلك ان الحالات المدرجة في المعيار ليست شاملة وانه يمكن اجراء تغيير في الاستخدام فيما يتعلق بالعقارات تحت الإنشاء (اي ان تغيير الاستخدام لا يقتصر على العقارات المكتملة).

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٤٠): "الاستثمارات العقارية".

تتعلق هذه التعديلات بتصنيف وقياس معاملات الدفع على أساس السهم وتوضح هذه التعديلات ما يلي:

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٢) "الدفع على أساس السهم".

١. عند تغيير القيمة العادلة للدفعة على أساس الأسهم التي تسدّد نقداً، ينبغي أن تتبّع محاسبة آثار شروط الاستحقاق وغير الاستحقاق لنفس النهج المتبع في المدفوعات على أساس الأسهم التي تسدّد من حقوق الملكية.

٢. إذا كان قانون الضريبة/ القوانين تتطلب من الشركة إبقاء عدداً محدوداً من أدوات حقوق الملكية متساوية لقيمة النقدية للالتزام الضريبي الموظف للوفاء بالتزاماته الضريبية والتي تُحوَّل بعد ذلك إلى هيئه الضرائب (في العادة نقد)، أي ان ترتيب الدفع على أساس الأسهم له "ميزة التسوية بالصافي" ، فإنه يجب تصنيف هذا الترتيب بكامله على انه تسدّد من حقوق الملكية ، بشرط انه كان بالإمكان تصنيف الدفع على أساس الأسهم على أنها تسدّد من حقوق الملكية حتى لو لم تشمل ميزة التسوية بالصافي.

٣. يجب إجراء المعالجة المحاسبية لتعديل الدفعة على أساس الأسهم الذي يُعدل المعاملة من سداد نقداً إلى سداد من حقوق الملكية على النحو التالي:

- أ - إلغاء الاعتراف بالإلتزام الأصلي .
- ب - الاعتراف بالدفعة على أساس الأسهم في تاريخ تعديل القيمة العادلة لأداء حقوق الملكية الممنوحة بقدر ما تكون الخدمات قد قُدمت حتى تاريخ التعديل.
- ج - الاعتراف باي فرق بين القيمة الحالية للالتزام في تاريخ التعديل والمبلغ المعترف به في حقوق الملكية في قائمة الدخل .

تتعلق هذه التعديلات بالفرق ما بين تاريخ سريان كل من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) والمعيار الجديد لعقود التأمين.

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٤): "عقود التأمين".

صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) في أيار ٢٠١٤ الذي وضع نموذجاً شاملاً للمنشآت لاستخدامه في المحاسبة عن الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء. وسيحمل هذا المعيار محل إرشادات تحقق الإيرادات الحالية بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (١٨) "الإيرادات" ومتغير المحاسبة الدولي رقم (١١) "عقود الإنشاء" والتفسيرات ذات الصلة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) "الإيرادات من العقود مع العملاء".

إن المبدأ الأساسي لهذا المعيار هو أنه يجب على المنشأة الاعتراف بالإيرادات لتوضيح نقل السلع أو الخدمات الموعودة للعميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل تلك السلع أو الخدمات. وعلى وجه التحديد، يقدم المعيار منهاجاً من خمس خطوات لإثبات الإيرادات:

الخطوة ١: تحديد العقد (العقود) المبرمة مع العميل.

الخطوة ٢: تحديد التزامات الأداء في العقد.

الخطوة ٣: تحديد سعر البيع.

الخطوة ٤: تخصيص سعر البيع للالتزامات الأداء في العقد.

الخطوة ٥: الاعتراف بالإيراد عندما تستوفي (أو لدى إستيفاء) المنشأة إلتزام الأداء.

بموجب هذا المعيار ، تعرف المنشأة عندما (أو لدى) الوفاء بإلتزام الأداء، أي عندما تُحوَّل "السيطرة" على السلع أو الخدمات التي يقوم عليها التزام الأداء المحدد إلى العميل. وقد أضيفت إرشادات أكثر إلى المعيار للتعامل مع سيناريوات محددة. وعلاوة على ذلك، يتطلب المعيار إفصاحات شاملة.

التعديلات على المعيار الدولي تتعلق هذه التعديلات بتوسيع ثلاثة جوانب من المعيار (تحديد التزامات الأداء، لإعداد التقارير المالية رقم واعتبارات الموكل مقابل الوكيل، والترخيص) وبعض الإعفاء الإنقالية للعقود المعدلة (١٥) "الإيرادات من العقود والعقود المنجزة. مع العملاء".

بـ - تعديلات اثرت على القوائم المالية للشركة :

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) "الأدوات المالية"

صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) في تشرين الثاني ٢٠٠٩ وطرح متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الموجودات المالية. ولاحقا تم تعديل المعيار في تشرين الأول ٢٠١٠ ليشمل متطلبات حول تصنيف وقياس المطلوبات المالية وإلغاء الاعتراف بها. كما تم تعديل المعيار في تشرين الثاني ٢٠١٣ ليتضمن متطلبات جديدة حول محاسبة التحوط العام. وصدرت نسخه معدلة من المعيار في تموز ٢٠١٤ لتتضمن: (أ) متطلبات التدنى للموجودات المالية، و(ب) تعديلات محدودة على متطلبات التصنيف والقياس من خلال طرح فئة قياس "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" لبعض أدوات الدين البسيطة.

تم اتباع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) "الأدوات المالية" الصادر عن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة في تموز ٢٠١٤، حيث كان تاريخ التطبيق المبدئي لهذا المعيار في أول كانون الأول ٢٠١٨. وقد ترتب على تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) إحداث تغيرات على السياسات المحاسبية وتعديلات على المبالغ المعترف بها سابقاً في القوائم المالية ، علما بأن الشركة قامت بالتطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) (المرحلة الأولى) الصادر في العام ٢٠٠٩ والمتعلقة بتصنيف وقياس الموجودات المالية منذ بداية العام ٢٠١٠.

قامت الشركة، بحسب ما تجيزه الأحكام الإنقالية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)، عدم إعادة إدراج أرقام المقارنة ، وتم الاعتراف بأى تعديلات على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ الانتقال في الأرصدة الأفتتاحية للأرباح المدورة للفترة الحالية. كما اختارت الشركة مواصلة تطبيق متطلبات محاسبة التحوط الخاصة بمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، حول تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩).

لقد أسف عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) إحداث تغيرات في السياسات المحاسبية لتحديد الموجودات والمطلوبات المالية وتصنيفها وقياسها وكذلك الانخفاض في قيمة الموجودات المالية. كما يقوم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) بتعديل المعايير الأخرى التي تتناول الأدوات المالية مثل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ "الأدوات المالية: الإصلاحات".

تحتوي النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) على المتطلبات المحاسبية للأدوات المالية وحلت محل معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩): الاعتراف والقياس. وتتضمن النسخة الجديدة من المعيار المتطلبات التالية:

التصنيف والقياس:

تصنف الموجودات المالية بناءاً على نموذج الإعمال وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية. وقدمت نسخة ٢٠١٤ تصنيف جديد لبعض أدوات الدين حيث يمكن تصنيفها ضمن "الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر". وتصنف المطلوبات المالية تصنيفاً مماثلاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) إلا أن هناك اختلافات بالمتطلبات المطبقة على قياس مخاطر الإنتمان المتعلقة بالمنشأة .

التدنى:

قدمت نسخة ٢٠١٤ نموذج "الخسارة الإنتمانية المتوقعة" لقياس خسارة تدنى الموجودات المالية، وعليه أصبح من غير الضروري زيادة المخاطر الإنتمانية قبل الاعتراف بخسارة الإنتمان .

محاسبة التحوط:

قدمت نسخة ٢٠١٤ نموذجاً جديداً لمحاسبة التحوط صمم ليكون أكثر ملائمة مع كيفية قيام المنشأة بإدارة المخاطر عند التعرض لمخاطر التحوط المالي وغير المالي.

إلغاء الاعتراف:

تم اتباع متطلبات إلغاء الاعتراف بال موجودات المالية والمطلوبات المالية كما هي واردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩).

إن تفاصيل السياسات المحاسبية المتبعه من قبل الشركة والتقديرات الهامة المستخدمة من قبل إدارة الشركة للمعيار الدولي للتقارير المالية (٩) المحددة والمطبقة في الفترة الحالية كما ترد في الإيضاح رقم (٢) ، وفيما يلي الإفصاح المتعلق باثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) على الشركة:-

التغير	القيمة العادلة وفقاً لمعايير الدولى للنقارير المحاسبية (٩) الأدوات المالية		القيمة العادلة وفقاً لمعايير الدولى رقم (٣٩)		ذمم عملاء مدينة نجدي - بالصافي ذمم عملاء مدينة هامش - بالصافي احتياطي مخاطر مصرفيه عامة الأرباح المدورة
	دينار	دينار	دينار	دينار	
١٣٢,٠٤٢	٥,٤٢٧,٧٨٧	٥,٥٥٩,٨٢٩			ذمم عملاء مدينة نجدي - بالصافي
٣١٨,٣٠٩	١٩,٥٦٩,٨٦٢	١٩,٨٨٨,١٧١			ذمم عملاء مدينة هامش - بالصافي
٢٥٣,٧٤٠	-	٢٥٣,٧٤٠			احتياطي مخاطر مصرفيه عامة
(٩٢٤,٢٣٠)	٣,٨٥٩,١٦٧	٢,٩٣٤,٩٣٧			الأرباح المدورة

الرصيد كما في الأول من كانون الثاني ٢٠١٨ بعد تطبيق المعيار الدولي للنقارير المالية (٩) النتائج عن إعادة المالي التي تأثرت بنود المركز بتطبيق التصنيف	أثر تطبيق المعيار		المبلغ كما في ٢١ كانون الأول ٢٠١٧		ذمم عملاء مدينة نجدي - بالصافي ذمم عملاء مدينة هامش - بالصافي احتياطي مخاطر مصرفيه عامة موجودات ضريبية مؤجلة الأرباح المدورة
	الأخسارة الارتفاعية	المبلغ المعاد تصنيفه	الأخسارة الارتفاعية	المبلغ المعاد تصنيفه	
	الدينار	الدينار	الدينار	الدينار	
٤,٤٢٥,٨٢٥	(١١٧,٢٢١)	٥,٤٢٧,٧٨٧	-	(١٣٢,٠٤٢)	٥,٥٥٩,٨٢٩
٢٢,٠٤٢,٤٥٤	٢٤٢,٤٣٤	١٩,٥٦٩,٨٦٢	-	(٣١٨,٣٠٩)	١٩,٨٨٨,١٧١
-	-	-	-	-	٢٥٣,٧٤٠
١,٣٤٢,٦٥٨	٣٥,٠١١	١,٣٠٧,٦٤٧	١,٣٠٧,٦٤٧	-	-
٣,١١٨,٩٠٨	-	٤,٠٤٥,٩٧٣	١,٣٠٧,٦٤٧	(٤٥٠,٣٥١)	٢٥٣,٧٤٠
					٢,٩٣٤,٩٣٧

ج - معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:
لم تطبق الشركة المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة لكن غير سارية المفعول بعد كما بتاريخ القوائم المالية وتفاصيلها كما يلي:

التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة	المعايير الجديدة والمعدلة
تشمل التحسينات تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٣) "اندماج الأعمال" و(١١) "التربيات المشتركة" ومعايير المحاسبة الدولية رقم (١٢) "ضرائب الدخل" و(٢٣) "تكاليف الإقراض".	التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام ٢٠١٥ - ٢٠١٧ (ببدأ من أول كانون الثاني ٢٠١٩)

يوضح التفسير تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) ، والأسس الضريبية ، والخسائر الضريبية غير المستخدمة ، والمنافع الضريبية غير المستخدمة ، ومعدلات الضريبة عندما يكون هناك عدم تيقن بشأن معالجة ضريبة الدخل بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) وهي تتناول على وجه التحديد:

- ما إذا كانت المعالجة الضريبية يجب أن تعتبر بشكل إجمالي؛
- اقتراضات تتعلق بإجراءات فحص السلطات الضريبية؛
- تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) ، والأسس الضريبي ، والخسائر الضريبية غير المستخدمة ، والاعفاءات الضريبية غير المستخدمة، ومعدلات الضريبة ؛
- وأثر التغيرات في الواقع والظروف.

يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) كيف يمكن لمعد التقارير بالإعتراف بعقود الإيجار وقياسها وعرضها والإفصاح عنها. كما يوفر المعيار نموذجاً محاسبياً منفرداً للمستأجرين يتطلب من المستأجر الإعتراف بال موجودات والمطلوبات لجميع عقود الإيجار إلا إذا كانت مدة الإيجار (١٢) شهراً أو أقل أو كان الأصل ذو قيمة منخفضة. ويواصل المؤجرون تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تشغيلية أو تمويلية ، حيث لم يتغير منهاج المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) حول محاسبة المؤجر تغيراً كبيراً عن سابقه معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧).

تتعلق هذه التعديلات بمتى الدفع مقدماً مع التعويض السلبي ، حيث تم تعديل المتطلبات الحالية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) فيما يتعلق بحقوق إنهاء الخدمة وذلك للسماح بالقياس بالتكلفة المطفأة (أو بناء على نموذج الأعمال ، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) حتى في حالة مدفوعات التعويضات السلبية.

تتعلق هذه التعديلات بالرصاص طويلة الأجل في المنشآت الحليفية والمشاريع المشتركة. وتوضح هذه التعديلات ان المنشأة تقوم بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) "الأدوات المالية" للرصاص طويلة الأجل في منشأة حليف أو مشروع مشترك والتي تشكل جزءاً من صافي الاستثمار في المنشأة الحليفية أو المشروع المشترك في حال لم تطبق طريقة حقوق الملكية بشأنها

تتعلق هذه التعديلات فيما يتعلق بالتعديل على الخطط أو التخفيضات أو التسويات.

(ببدأ من أول كانون الثاني ٢٠١٩)

تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٩) "منافع الموظفين"

(ببدأ من أول كانون الثاني ٢٠١٩)

تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي تتعلق هذه التعديلات بشأن تعريف الأهمية رقم (١) "عرض القوائم المالية".

(ببدا من اول كانون الثاني ٢٠٢٠)

توضيح هذه التعديلات تعريف الأعمال حيث نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية "الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية" المعدل. يشمل ذلك التعريفات المعدلة للموجودات والمطلوبات بالإضافة إلى إرشادات جديدة بشأن القياس وإلغاء الاعتراف والعرض والإفصاح.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية (٣) "النماذج للأعمال"

(ببدا من اول كانون الثاني ٢٠٢٠)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية، إلى جانب الإطار المفاهيمي المعدل، تعديلات على المراجع الخاصة بالإطار المفاهيمي في معايير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث تحتوي الوثيقة على تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (٢ و ٣ و ٦ و ١٤) والمعايير المحاسبية الدولية أرقام (١ و ٨ و ٣٤ و ٣٧ و ٣٨) وتفصيلات لجنة المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (١٢ و ١٩) وتفصيل (٢٠ و ٢٢) وتفصيل اللجنة الدائمة لتفصيل المعايير رقم (٣) من أجل تحديث تلك التصريحات فيما يتعلق بالإشارات والاقتباسات من إطار العمل أو للإشارة إلى ما تشير إليه من نسخة مختلفة من الإطار المفاهيمي

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) "عقود التأمين"

(ببدا من اول كانون الثاني ٢٠٢٢)

يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) قياس مطلوبات التأمين بالقيمة الحالية للوفاء ،

تتعلق هذه التعديلات بمعاملة بيع أو مساهمة الموجودات من المستثمر في المنشأة الطيبة أو المشروع المشترك.

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٠) "القوائم المالية الموحدة" ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) "الاستثمارات في المنشآت الطيبة والمشاريع المشتركة" (٢٠١١)

(تم تأجيل تاريخ السريان إلى أجل غير مسمى. وما يزال التطبيق مسماحا به)

توقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية للشركة عندما تكون قابلة للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لا يكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية للشركة في فترة التطبيق الأولى باستثناء أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) وكما هو موضح في أدناه:

أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) "عقود الإيجار" يقدم المعيار نموذجا شاملا لتحديد ترتيبات الإيجار ومعالجتها في القوائم المالية لكل من المؤجرين والمستأجرين. كما سيحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) "عقود الإيجار" والتفسيرات ذات الصلة عندما يصبح ساري المفعول لفترات المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني ٢٠١٩ .

قامت الشركة ، بحسب ما تجيزه الأحكام الانتقالية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) ، بعدم إعادة إدراج أرقام المقارنة ، وتم الاعتراف بأى تعديلات على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات في تاريخ الانتقال في الأرصدة الافتتاحية للأرصدة ذات العلاقة.

لا يوجد اختلاف جوهري للمعالجة المحاسبية في سجلات المؤجر ما بين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) والمعايير المحاسبية الدولي رقم (١٧).

يتعلق التغيير في تعريف عقد الإيجار بشكل اساسي بمفهوم السيطرة. ويميز المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) بين عقود الإيجارات وعقود الخدمات على أساس ما إذا كان العميل يتحكم في استخدام أصل محدد ويعتبر عنصر التحكم موجوداً إذا كان لدى العميل :

- الحق في الحصول على قدر كبير من جميع الفوائد الاقتصادية الناجمة عن استخدام موجودات محددة ؟ و
- الحق في توجيه استخدام هذا الأصل.

الاثر على المعالجة المحاسبية في سجلات المستأجر الإيجارات التشغيلية

تم بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) تغيير المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التي كانت تُصنف سابقاً على أنها عقود إيجار تشغيلية حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) ، والتي كانت تصنف على أنها بنود خارج قائمة المركز المالي.

عند التطبيق الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) (باستثناء ما هو مشار إليه أدناه) ستقوم الشركة بما يلي لجميع عقود الإيجار:

- أ - الاعتراف بموجودات "حق الاستخدام" والتزامات الإيجار في قائمة المركز المالي ، وتنفас في البداية على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المدفوعة.
- ب - الاعتراف باستهلاك موجودات "حق الاستخدام" والفائدة على التزامات الإيجار في قائمة الدخل.
- ج - فصل المبلغ الإجمالي للنقد المدفوع إلى جزء رئيسي (المعروف في إطار أنشطته التمويلية) والفائدة (المعروف في إطار أنشطته التشغيلية) في قائمة التدفقات النقدية.

اما فيما يتعلق بعقود الإيجار القصيرة الأجل (مده الإيجار التي تبلغ ١٢ شهراً أو أقل) وعقود إيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة (مثل الحواسيب الشخصية وأثاث المكاتب) ، فإن الشركة ستختار الاعتراف ببنفقات الإيجار على أساس القسط الثابت على النحو الذي يسمح به المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦).

هذا و تعتقد ادارة الشركة بأن أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) غير مادى و لن يتم عكس أثره على القوائم المالية للشركة كون جميع عقود الإيجار تعتبر قصيرة الأجل و تجدد تلقائياً و بشكل سنوي.

سيتم الغاء الاعتراف بحوافز التزام الإيجار التي اعترف بها سابقاً فيما يتعلق بعقود الإيجار التشغيلية، وسيحتسب المبلغ في قياس موجودات ومطلوبات الإيجار الخاصة بحق الاستخدام .

وبموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) ، تُعرض جميع مدفوعات الإيجار المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية كجزء من التدفقات النقدية من أنشطته التشغيلية. وعليه ، كون ان أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) غير مادى و لن يتم عكس أثره على القوائم المالية للشركة في إطار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) فلن تتأثر المبالغ النقدية المتولدة عن أنشطته التشغيل وصافي النقد المستخدم في تمويل أنشطته.

الإيجارات التمويلية

الاختلافات الرئيسية بين المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) ومعايير المحاسبة الدولي رقم (١٧) فيما يتعلق بالموجوادات التي كانت موجودة سابقاً بموجب عقد إيجار تمويلي هي قياس ضمانات القيمة المتبقية التي يقدمها المستاجر إلى المؤجر. ويشرط المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) على الإعتراف كجزء من التزاماته الإيجارية فقط بالمبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية ، بدلاً من المبلغ بالحد الأقصى المضمون وفقاً لما يقتضيه معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) . وعند الطلب الأولى ، ستقوم الشركة بعرض المعدات التي كانت مدرجه سابقاً في الممتلكات والمنشآت والمعدات ضمن البند المتعلق بموجودات " حق الاستخدام " والتزامات الإيجار ، التي سبق عرضها ضمن الاقراض ليتم عرضها ، ضمن بند منفصل لمطلوبات الإيجار.

واستناداً إلى تحليل عقود الإيجار التمويلي للشركة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ على أساس الواقع والظروف القائمة في ذلك التاريخ ، تم اعتبار أن هذا التغيير لن يؤثر على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية للشركة.

الاثر على المعالجة المحاسبية في سجلات المؤجر

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) ، يستمر المؤجر تصنيف عقود الإيجار على أنها إيجارات تمويلية أو عقود إيجار تشغيلي وإجراء معالجة محاسبية لهذين النوعين من عقود الإيجار بشكل مختلف. غير أن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) قد غير وسع نطاق الإصلاحات المطلوبة ، وبشكل خاص حول كيفية قيام المؤجر باداره المخاطر الناشئة عن حصته المتبقية في الأصول المؤجرة .

وبموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) ، لغايات المؤجر الوسيط يعتبر عقد الإيجار الرئيسي والتاجير الفرعى كعقود منفصلين .

ويتعين على المؤجر الوسيط أن يصنف التاجير الفرعى كتمويل أو إيجار تشغيلي بالرجوع إلى أصل الحق في الاستخدام الناشئ عن عقد الإيجار الرئيسي (وليس بالاشارة إلى الأصل الأساسي كما كان الحال في إطار معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧)).

وبسبب هذا التغيير ، ستقوم الشركة بتصنيف بعض اتفاقات التاجير الفرعى الخاصة بها باعتبارها عقود إيجار تمويلية. وفقاً لما يقتضيه المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) ، سيتتم الإعتراف بمخصص خسائر ائتمانية متوقعة في ذمم الإيجار التمويلي المدينة ، وسيتم الغاء الإعتراف بالأصول المؤجرة والمبالغ المستحقة القبض على أصول الإيجار التمويلي، وسيؤدي هذا التغيير في المحاسبة إلى تغيير توقيت الاعتراف بالإيرادات ذات الصلة .

توقع الإدارة تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) في القوائم المالية للشركة للفترة التي تبدأ في الأول من كانون الثاني ٢٠١٩.

استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة الشركة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما ان هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات. وبشكل خاص يتطلب من إدارة الشركة إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل .

إننا نعتقد بأن تقديراتنا ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي :

- يتطلب من إدارة الشركة استخدام إجتهادات وتقديرات هامة لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الإنتمان للموجودات المالية بعد الإعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الإنتمان المتوقعة لتقدير المخصص الواجب قيده وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية. كما تقوم الشركة بإتباع سياسات ومنهجية تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) المطبق في الشركة الأم بنك المؤسسة العربية المصرفيةالأردن.

- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة أو غير الملموسة بشكل دوري لغایات احتساب الاستهلاكات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل أو فيما إذا كان هناك تدني في قيمتها ، ويتم اخذ خسارة التدني في قائمة الدخل.

- يتم تحمل السنة المالية بما يخصها من مصروف ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية وبناءً على ذلك يتم تسجيل مخصص الضريبة اللازم . كما يتم قيد المنافع الضريبية المؤجلة للخسائر الضريبية عندما تصبح قابلة للاستخدام في المستقبل وهي مشروطة عليها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات .

- يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقدمة ضد الشركة اعتماداً على دراسة قانونية معدة من قبل مستشار الشركة القانوني والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل ، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري .

- مستويات القيمة العادلة: يتطلب المعيار تحديد والإفصاح عن المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف بموجبه مقاييس القيمة العادلة كاملة وفصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. الفرق بين المستوى (٢) والمستوى (٣) لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام استكمال.

٤ - أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى

يتكون هذا البند مما يلي :

ون الأول	كان ٣١	٢٠١٧	٢٠١٨	دينار	أرصدة لدى بنوك محلية
٣٢,٤٢١	٤٠,٤٠١				أرصدة لدى بنوك أجنبية
٣٠٨,٦٩٩	٦٩٥,٧٥٧				حسابات جارية لدى جهات ذات علاقة –
٣,٠٥٧,٢٧٦	٢,٦٤٥,٨٧٩				(إيضاح ١٧)
٢,٠٤٩,٨١٢	٢,٢٤٥,٢٧٥				أرصدة لدى مؤسسات مالية أخرى
٥,٤٤٨,٢٠٨	٥,٦٢٧,٣١٢				

تتضمن الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى مبلغ ٥,٣٦٥,٣٦٨ دينار للعام ٢٠١٨ (٢٤١,٢٤١ دينار للعام ٢٠١٧) والذي يمثل حسابات جارية مقابل صافي الارصدة المستحقة لعملاء الوساطة المالية والمحتسبة وفقاً لتعليمات هيئة الاوراق المالية علماً بوجود فائض في الحسابات الجارية، مع العلم بأنه لا تستحق أية فوائد على هذه الحسابات.

فيما يلي الحركة على أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى :

المجموع	المرحلة	المرحلة	المرحلة
	الثالثة	الثانية	الأولى
دينار	دينار	دينار	دينار
٥,٤٤٨,٢٠٨	-	-	٥,٤٤٨,٢٠٨
١,٥١٠,٢٤١	-	-	١,٥١٠,٢٤١
(١,٣٣١,١٣٧)	-	-	(١,٣٣١,١٣٧)
٥,٦٢٧,٣١٢	-	-	٥,٦٢٧,٣١٢
-	-	-	-
<u>٥,٦٢٧,٣١٢</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>٥,٦٢٧,٣١٢</u>

اجمالي الرصيد كما في بداية الفترة
الأرصدة الجديدة خلال الفترة
الأرصدة المسددة
اجمالي الرصيد في نهاية الفترة
ينزل: خسارة التدني على الأرصدة

ان النقد وما في حكمه المتضمن في قائمة التدفقات النقدية يشمل على الأرصدة التالية المدرجة في قائمة المركز المالي:

ون الأول كان ٣١	
٢٠١٧	٢٠١٨
دينار	دينار
٥,٤٤٨,٢٠٨	٥,٦٢٧,٣١٢
(٢,٤١١,١٣٤)	(٢,٨٣٦,٠٠٠)
<u>٣,٠٣٧,٠٧٤</u>	<u>٢,٧٩١,٣١٢</u>

أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى
بنوك دائنة

٥ - ذمم عملاء مدينة
١ - ذمم عملاء مدينة - نقدي
يتكون هذا البند مما يلي :

ون الأول كان ٣١	
٢٠١٧	٢٠١٨
دينار	دينار
٧,٣١٨,٢٨٣	٦,٢٠٨,٩٦٤
(٢٧٠,٩٦٥)	(٢٧٠,٩٦٥)
(١,٤٨٧,٤٨٩)	(١,٥١٢,١٧٤)
<u>٥,٥٥٩,٨٢٩</u>	<u>٤,٤٢٥,٨٢٥</u>

ذمم عملاء مدينة
ينزل: فوائد معلقة
ينزل: مخصص تدني ذمم عملاء مدينة متوقعة

بلغت ذمم عملاء التعامل النقدي المشكوك في تحصيلها على أساس العميل ٢,٠٤٢,٨٣٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ مقابل ١,٨٤٢,٥٤١ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧.

فيما يلي الحركة على مخصص تدني ذمم عملاء مدينة متوقعة:

السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨		السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧		السنة المنتهية في ٣١ كانون الثاني ٢٠١٦	
المجموع	المرحلة (٣)	المرحلة (٢)	المرحلة (١)	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني ٢٠١٨	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني ٢٠١٧
دينار	دينار	دينار	دينار	اثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩)	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني ٢٠١٧
١,٤٨٧,٤٨٩	١,٤٨٧,٤٨٩	-	-	الرصيد المعدل كما في الأول من كانون الثاني ٢٠١٨	الرصيد المعدل كما في الأول من كانون الثاني ٢٠١٧
١٣٢,٠٤٢	-	١٢٣,٣٦٤	٨,٦٧٨	المضاف خلال السنة	المضاف خلال السنة
١,٦١٩,٥٣١	١,٤٨٧,٤٨٩	١٢٣,٣٦٤	٨,٦٧٨	المسترد خلال السنة	المسترد الناتجة عن التعديلات
-	-	-	-	صافي خسارة ذمم عملاء الوساطة المالية - نقدي	المستخدم من المخصص خلال السنة (الديون المشطوبة)
(١١٧,٢٢١)	-	(١٠٩,٦٢٧)	(٧,٥٩٤)	الرصيد كما في نهاية السنة	الرصيد كما في نهاية السنة
٩,٨٦٤	٩,٨٦٤	-	-		
-	-	-	-		
١,٥١٢,١٧٤	١,٤٩٧,٣٥٣	١٣,٧٣٧	١,٠٨٤		

السنة المنتهية في
٣١ كانون الأول
٢٠١٨

دينار
١,٤٨٧,٤٨٩
١٣٢,٠٤٢
١,٦١٩,٥٣١
(١١٧,٢٢١)
٩,٨٦٤
-
١,٥١٢,١٧٤

السنة المنتهية في
٣١ كانون الأول
٢٠١٧

دينار
١,٤٨٧,٤٨٩
-
-
١,٤٨٧,٤٨٩
-
١,٤٨٧,٤٨٩

الرصيد في بداية السنة
اثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩)
رصيد بداية السنة المعدل
وفر تم رده إلى الإيرادات خلال السنة
التغيرات الناتجة عن تعديلات (تحويل من مخصصات أخرى)
المستخدم من المخصص خلال السنة (الديون المشطوبة)

الرصيد في نهاية السنة

الرصيد في بداية السنة
المقطوع خلال السنة من الإيرادات
المستخدم من المخصص خلال السنة (الديون المشطوبة)

الرصيد في نهاية السنة

مخصص على أساس المحفظة للديون تحت المراقبة

الرصيد في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة :

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		
٢٠١٧	٢٠١٨	
دinar	Dinar	
٢٧٠,٩٦٥	٢٧٠,٩٦٥	رصيد بداية السنة
٢٧٠,٩٦٥	٢٧٠,٩٦٥	رصيد نهاية السنة

فيما يلي جدول أعمار الذمم متوقعة السداد كما في ٣١ كانون الأول :

المجموع		الذمم المستحقة و متوقعة السداد			
٢٠١٧	٢٠١٨	٣٠ - ٣١ يوم	٦١ - ٩٠ يوم	١	
دinar	Dinar	Dinar	Dinar	Dinar	
٤,١٦٦,١٢٨	٨٨٤,٨٤٨	١,٨٥٢,٣٧٣	١,٤٢٨,٩٠٧	٤,١٦٦,١٢٨	٢٠١٨
٥,٤٧٥,٧٤٢	٢,٩٤٤,١١٩	٧٧٦,١٤٣	١,٧٥٥,٤٨٠	٥,٤٧٥,٧٤٢	٢٠١٧

ب - ذمم عملاء مدينة - هامش
يتكون هذا البند مما يلي :

٣١ كانون الأول		
٢٠١٧	٢٠١٨	
دinar	Dinar	
٢٢,٨٥٦,٢١٩	٢٥,٥٦١,٢٠٦	ذمم عملاء مدينة
(٢٣٥,٧١٩)	(٢٣٥,٧١٩)	ينزل : فوائد معلقة
(٢,٧٣٢,٣٢٩)	(٣,٢٨٣,٠٣٣)	ينزل : مخصص مقابل ذمم عملاء وساطة
١٩,٨٨٨,١٧١	٢٢,٠٤٢,٤٥٤	

بلغت ذمم عملاء تتعامل الهاشم المشكوك في تحصيلها على أساس العميل ٩٠٠,٥٩ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ و ٢٠١٧.

فيما يلي الحركة على مخصص تدني ذمم عملاء مدينة متوقعة :

٢٠١٨ كانون الأول		للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		
المجموع	المرحلة (٣)	المرحلة (٢)	المرحلة (١)	
دinar	Dinar	Dinar	Dinar	
٢,٧٣٢,٣٢٩	٢,٧٢٢,٣٢٩	-	-	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني ٢٠١٨
٣١٨,٣٠٩	-	٢٦١,٧٦٧	٥٦,٥٤٢	اثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩)
٣,٥٥٠,٦٢٨	٢,٧٢٢,٣٢٩	٢٦١,٧٦٧	٥٦,٥٤٢	الرصيد المعدل كما في الأول من كانون الثاني ٢٠١٨
٢٦٧,٤٢١	-	٢٦٧,٤٢١	-	المضاف خلال السنة
(٢٤,٩٨٧)	-	-	(٢٤,٩٨٧)	المسترد خلال السنة
(٩,٨٦٤)	(٩,٨٦٤)	-	-	التغيرات الناتجة عن التعديلات
(١٧٥)	(١٧٥)	-	-	المستخدم من المخصص خلال السنة (الديون المشطوبة)
٣,٢٨٣,٠٣٣	٢,٧٢٢,٢٩٠	٥٢٩,١٨٨	٣١,٥٥٥	صافي خسارة ذمم عملاء الوساطة المالية - هامش
				الرصيد كما في نهاية السنة

للسنة المنتهية في
كانون الأول ٣١

٢٠١٨

دينار

٢,٧٣٢,٣٢٩

٣١٨,٣٠٩

٣,٠٥٠,٦٣٨

٢٤٢,٤٣٤

(٩,٨٦٤)

(١٧٥)

٣,٢٨٣,٠٣٣

الرصيد في بداية السنة

اثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩)

رصيد بداية السنة المعدل

المقطوع من الإيرادات خلال السنة

التغيرات الناتجة عن تعديلات (تحويل إلى مخصصات أخرى)

المستخدم من المخصص خلال السنة (الديون المشطوبة)

الرصيد في نهاية السنة

٣١ كانون الأول

٢٠١٧

دينار

٣,٣٨٢,٣٢٩

(٦٥٠,٠٠٠)

-

٢,٧٣٢,٣٢٩

٢,٧٣٢,٣٢٩

الرصيد في بداية السنة

(وفر) تم رده إلى الإيرادات خلال السنة *

المستخدم من المخصص خلال السنة (الديون المشطوبة)

الرصيد في نهاية السنة

الرصيد في نهاية السنة **

* بموجب قرار هيئة مديرى الشركة بتاريخ ٢٨ كانون الأول ٢٠١٧ ، تمت الموافقة على رد مخصص ذم مشكوك في تحصيلها بقيمة ٦٥٠ ألف دينار باعتباره فائض ولا نفاذ الحاجة إليه.

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة :

٢٠١٧	٢٠١٨
دينار	دينار
٢٣٥,٧١٩	٢٣٥,٧١٩
٢٣٥,٧١٩	٢٣٥,٧١٩

رصيد بداية السنة

رصيد نهاية السنة

ج - الإفصاح الوصفي

• تعريف تطبيق التغير وآلية معالجته :

تقوم الشركة باتباع واعتماد سياسة داخلية لمعالجة الديون المتعثرة وتصنيف الحسابات بما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي الاردني المتعلقة بتصنيف التسهيلات الائتمانية رقم (٢٠٠٩/٤٧) بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٠ ، ووفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية المتعلقة بهذا الخصوص ، حيث يتم تصنيف الديون غير العاملة بشكل يدوي كل حالي حدا وحسب واقع الحال وعكس ذلك على النظام الداخلي للشركة ، ووفقاً للتصنيفات المشار لها في التعليمات (دون المستوى ، مشكوك في تحصيلها ، هالكة).

) ١) تطبيق الشركة لمفهوم التعثر:

يتم اعتماد السياسة الداخلية من قبل هيئة مديرى الشركة بخصوص تصنيف الديون المتعثرة وبناء المخصصات اللازمة مقابلها.

) ٢) آلية معالجة التعثر:

- اتخاذ الاجراءات القانونية لتحصيل حقوق الشركة.
- اخراج الحسابات غير العاملة الى حسابات عاملة لكل حالة على حدا حسب واقع الحال.

حاكمية تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) وبما يتضمن مسؤوليات هيئة مديرى الشركة والادارة التنفيذية لضمان الالتزام بمتطلبات تطبيق المعيار

- على الشركة اعتماد السياسات المتعلقة بمعايير ومنهجيات واسس احتساب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) بما يتوافق وتعليمات البنك المركزي الأردني، حيث يقوم بالاطلاع الدوري على نتائج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والوقوف على التطورات والمستجدات المتعلقة بهذه النتائج، والاسس والامور المتعلقة بالاحتساب.

- تقوم لجنة الائتمان في الشركة بالموافقة على اية استثناء واى حالات يتم فيها اخذ مخصصات او خسائر اائتمانية متوقعة مقابلها والتعديلات الحاصلة على نتائج احتساب الخسائر المتوقعة المطلوبة وفق مبررات واضحة وموثقة.

- تقوم اللجنة التوجيهية لإدارة تطبيق المعيار (٩) في الشركة الام برئاسة السيدة المدير العام وعضوية كل من رؤساء الإدارات التنفيذية المعنية في التطبيق بالإضافة الى عضوية الرئيس التنفيذي للشركة، حيث يناظر لهذه اللجنة مسؤولية تطبيق المعيار والتتأكد من قيام الدوائر المعنية في تنفيذ متطلبات المعيار(٩) كل حسب الاختصاص والالتزام بالأدوار الموكلة اليهم وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بتنفيذ خطوات ومراحل تطبيق هذه المعايير في الشركة، وعرض نتائج الانجاز أولاً بأول ، والتنسيق مع لجان الائتمان المختلفة في البنك والشركة للحصول على الموافقات اللازمة للحالات التي تستدعي اجراء تعديل على نتائج احتساب حجم الخسائر المتوقعة ومراجعة نتائج احتساب حجم الخسائر الائتمانية.

- تقوم لجنة الائتمان بالشركة باستعراض ومراجعة قائمة الحسابات التي تحتاج الى مراقبة حثيثة وموضوعه تحت المراقبة، بهدف التحقق من ان حجم المخصصات المحسوبة وفقاً للمعيار المطلوب يتاسب والمخاطر الائتمانية المتعلقة بهذه الحسابات.

تعريف والية احتساب ومراقبة احتمالية التعثر(PD) والتعرض الائتماني عند التعثر (EAD) ونسبة الخسارة بافتراض التعثر (LGD)

- وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (٩) فقد تم تطبيق نموذج قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ضمن الإطار التالي :

الخسارة الائتمانية المتوقعة = حجم التعرض عند التعثر * احتمالية تعثر العميل * نسبة الخسارة عند التعثر

تم احتساب التعرض الائتماني عند التعثر: للتعرضات الائتمانية على البنوك والمؤسسات المالية، وكذلك التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء الشركة ضمن منتجي التمويل على الهاشم و التمويل النقدي.

تم احتساب نسبة الخسارة عند التعثر للتعرضات الائتمانية على البنوك والمؤسسات المالية باستخدام الأنظمة المعتمدة من المورد الخارجي لشركة موديز Moody's، وذلك بافتراض حصول التعثر بعد احتساب القيمة القابلة للاسترداد من التعرض الائتماني وتوقيت الاسترداد آخذين بالاعتبار الضمانات المقدمة مقابل التعرض الائتماني وتطبيق نسب الانقطاع المحددة وفقاً للمعيار الداخلي المعتمد لدى الشركة ، ويتم ذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية بهذا الخصوص لدى الشركة الام.

تم اعتماد احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى تجميعي للمحفظة الائتمانية الممنوحة من قبل الشركة لمنتجات التمويل بالهاشم و التمويل النقدي وغيرها، حيث تحمل تلك المحافظ او المنتجات مخاطر ائتمانية مشابهة و تشارك في عدة عناصر مثل (نوع المنتج، نوعية الضمانات المقدمة، طبيعة التمويل، مدة التمويل، الغاية من المنح، القطاع..)

تم اعتماد اختبارات الأوپساج الضاغطة المطلوبة وفقاً للمعيار، والتي تعتبر جزءاً من عملية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، حيث تم اعتماد اجراء ثلاثة سيناريوهات لدراسة النتائج المستقبلية ومعرفة اثرها على متغيرات نموذج قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، حيث تمثلت في السيناريو العادي وسيناريوأسوء وسيناريوأفضل، حيث تم اعتماد القيمة الاحتمالية المرجحة لهذه السيناريوهات.

بالنسبة لاحتساب الخسارة الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة (ديون متغيرة) فقد تم الاستمرار في اتباع السياسة الداخلية المعتمدة لدى الشركة من حيث تصنيف الديون غير العاملة واحتساب المخصصات عليها ونسب الانقطاع المقبولة للضمانات.

محددات التغير المهم في المخاطر الائتمانية التي اعتمدت عليها الشركة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

لاحتساب حجم الخسارة الائتمانية للتعرضات الائتمانية القائمة ضمن موجودات الشركة بكافة أنواعها مثل ارصده لى بنوك وغيرها على مستوى افرادي، حيث تم اعتماد محددات التغير المهم في المخاطر الائتمانية (ارتفاع مستوى مخاطر الائتمان) المعتمدة لدى الشركة الام.

حدث تراجع او انخفاض في التصنيف الداخلي الفعلى للمقترض (البنوك) حسب نظام التقييم الداخلي المطبق لدى الشركة الام مقارنة بدرجة التصنيف الداخلي للمقترض / التعرض الائتماني عند المنح.

الحسابات التي تحتاج الى متابعة حثيثة و موضوعه من قبل الشركة .

سياسة الشركة في تحديد العناصر (المواصفات) المشتركة مع الشركة الأم التي تم بناء عليها قياس مخاطر الائتمان والخسارة المتوقعة على اساس تجمعي (Collective Basis)

- تم اعتماد احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى تجمعي للمحفظة الائتمانية الممنوعة من قبل الشركة لمنتجات التمويل بالهامش والتمويل النقدي وغيرها، كونها تحمل تلك المحافظ أو المنتجات مخاطر ائتمان مشابهة وتشارك في عدة عناصر مثل (نوع المنتج، نوعية الضمانات المقدمة ، طبيعة التمويل ، مدة التمويل ، الغاية من التمويل ، القطاع ..)

- تم احتساب حجم الخسارة الائتمانية المتوقعة للمحفظة الائتمانية الممنوعة من قبل الشركة والمتمثلة في تمويل الأسهم ضمن منتج التمويل بالهامش والتمويل النقدي وذلك للمرحلة الأولى والمرحلة الثانية ، حيث تم اعتبار درجة مخاطر عملاء المحفظة العاملة المصنفة ضمن المرحلة الأولى أقل بدرجة واحدة **ONE NOTCH** عن درجة مخاطر البلد (الأردن) أما بالنسبة لدرجة مخاطر العميل المصنف ضمن المرحلة الثانية فقد تم اعتبارها أقل بثلاث درجات **THREE NOTCHES** عن درجة مخاطر البلد (الأردن).

- أما بخصوص استحقاق التسهيلات فقد تم اعتبار تاريخ الاستحقاق لمنتج التمويل بالهامش سنه كامله ، أما بالنسبة لمنتج التمويل النقدي فقد تم اعتماد مدة استحقاق هذه التسهيلات هي ٣ شهور ، أما بخصوص الخسارة عند التعثر **LGD** فقد تم اعتماد نسبة ٥% للتسهيلات المصنفة ضمن المرحلة الأولى (والتي تم احتسابها تبعاً لنسبة تغطية الضمانات للتسهيلات القائمة) ونسبة ٢٥% للعملاء المصنفين ضمن المرحلة الثانية ونسبة ٥٠% للجزء غير المغطى بغض النظر عن مرحلة التصنيف اخذين بالاعتبار القيمة السوقية للضمانات القائمة (الأسهم) بعد اخذ نسبة خصم عليها بلغت ٢٥% عند احتساب نسبة الخسارة عند التعثر، أما بالنسبة لتصنيف حسابات المرحلة الثالثة (المتعثرة) فتقوم الشركة باتباع السياسة الداخلية المعتمدة لها بهذا الخصوص.

- الحسابات التي تحتاج الى متابعة حثيثة وموضوعه من قبل الشركة يتم تصنيفها ضمن المرحلة الثانية.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تم استخدامها من قبل الشركة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة (PD)

تم الاستعانة بالمورد الخارجي Moody's من خلال الشركة الأم لإجراء احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة من اعتماد ثلاثة سيناريوهات لدراسة النتائج المستقبلية ومعرفة أثرها على متغيرات نموذج قياس الخسارة الائتمانية حيث تم استخدام العوامل الاقتصادية لنسب النمو الاقتصادي في الأردن ومؤشر أسعار الأسهم.

(٣) تطبيق الشركة لمفهوم التعثر:
يتتم تطبيق السياسة الداخلية من قبل هيئة مديرية الشركة بخصوص تصنيف الديون المتعثرة وبناء المخصصات اللازمة مقابلها.

(٤) آلية معالجة التعثر:
- اتخاذ الاجراءات القانونية لتحصيل حقوق الشركة.
- اخراج الحسابات غير العاملة الى حسابات عاملة لكل حالة على حدا حسب واقع الحال.

حاكمية تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) وبما يتضمن مسؤوليات هيئة مديرى الشركة والادارة التنفيذية لضمان الالتزام بمتطلبات تطبيق المعيار

على هيئة مديرى الشركة اعتماد السياسات المتعلقة بمعايير ومنهجيات واسس احتساب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) بما يتوافق وتعليمات البنك المركزي الأردني، حيث يقوم بالاطلاع الدوري على نتائج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والوقف على التطورات والمستجدات المتعلقة بهذه النتائج، والاسس والامور المتعلقة بالاحتساب.

تقوم هيئة مديرى الشركة بالموافقة على اية استثناء واى حالات يتم فيها اخذ مخصصات او خسائر ائتمانية متوقعة مقابلها والتعديلات الحاصلة على نتائج احتساب الخسائر المتوقعة المطلوبة وفق مبررات واضحة وموثقة.

تم تشكيل لجنة توجيهية لدى الشركة الام برئاسة المدير العام وعضوية كل من رؤساء الإدارات التنفيذية المعنية في التطبيق بالإضافة الى عضوية الرئيس التنفيذي للشركة، حيث ينطوي بهذه اللجنة مسؤولية تطبيق المعيار والاشراف العام على آلية التطبيق والتأكيد من قيام الدوائر المعنية في تنفيذ هذه الخطة كل حسب الاختصاص للالتزام بالادوار الموكلة اليهم وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بتنفيذ خطوات ومراحل تطبيق هذه المعيار في الشركة والشركة ، وعرض نتائج الانجاز أولاً بأول ، والتنسيق مع لجان الائتمان المختلفة في الشركة للحصول على المواقف اللازمة للحالات التي تستدعي اجراء تعديل على نتائج احتساب حجم الخسائر المتوقعة.

تعريف والية احتساب ومراقبة احتمالية التعثر(PD) والتعرض الائتماني عند التعثر (EAD) ونسبة الخسارة بافتراض التعثر (LGD)

وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (٩) فقد تم تطبيق نموذج قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ضمن الإطار التالي:

$$\text{الخسارة الائتمانية المتوقعة} = \text{حجم التعرض عند التعثر} * \text{احتمالية تعثر العميل} * \text{نسبة الخسارة عند التعثر}$$

تم احتساب التعرض الائتماني عند التعثر باستخدام متطلبات بازل ٣ (الطريقة المعيارية): التعرضات الائتمانية على البنوك والمؤسسات المالية، وكذلك التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء الشركة ضمن منتجي التمويل على الهاشم و التمويل النقدي.

تم احتساب نسبة الخسارة عند التعثر باستخدام الأنظمة المعتمدة من المورد الخارجي لشركة موديز Moody's، وذلك بافتراض حصول التعثر بعد احتساب القيمة القابلة للاسترداد من التعرض الائتماني وتوقيت الاسترداد آخذين بالاعتبار الضمانات المقدمة مقابل التعرض الائتماني وتطبيق نسب الاقطاع المحددة وفقاً للمعيار الداخلي المعتمد لدى الشركة ، ويتم ذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية بهذا الخصوص لدى الشركة الام.

تم اعتماد احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى تجميعي للمحفظة الائتمانية الممنوحة من قبل الشركة لمنتجات التمويل بالهاشم و التمويل النقدي وغيرها، حيث تحمل تلك المحافظ او المنتجات مخاطر ائتمانية مشابهة و تشارك في عدة عناصر مثل (نوع المنتج، نوعية الضمانات المقدمة، طبيعة التمويل، مدة التمويل، الغاية من المنح، القطاع..).

تم اعتماد اختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة وفقاً للمعيار، والتي تعتبر جزءاً من عملية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، حيث تم اعتماد اجراء ثلاثة سيناريوهات لدراسة النتائج المستقبلية ومعرفة أثرها على متغيرات نموذج قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، حيث تمثلت في السيناريو العادي وسيناريو أسوأ وسيناريو أفضل، حيث تم اعتماد القيمة الاحتمالية المرجحة لهذه السيناريوهات.

بالنسبة لاحتساب الخسارة الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة (ديون متغيرة) فقد تم الاستمرار في اتباع السياسة الداخلية المعتمدة لدى الشركة من حيث تصنيف الديون غير العاملة واحتساب المخصصات عليها ونسب الاقتطاع المقبولة للضمانات.

محددات التغير المهم في المخاطر الائتمانية التي اعتمدت عليها الشركة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

لاحتساب حجم الخسارة الائتمانية للتعرضات الائتمانية القائمة ضمن موجودات الشركة بكافة أنواعها مثل ارصده لد بذوك وغيرها على مستوى افرادي، حيث تم اعتماد محددات التغير المهم في المخاطر الائتمانية (ارتفاع مستوى مخاطر الائتمان) المعتمدة لدى الشركة الام.

حدث تراجع او انخفاض في التصنيف الائتماني الداخلي الفعلي للمقترض حسب نظام التقييم الداخلي المطبق لدى الشركة الام مقارنة بدرجة التصنيف الداخلي للمقترض / التعرض الائتماني عند المنح.

الحسابات التي تحتاج الى متابعة حثيثة وموضوعة من قبل الشركة .

سياسة الشركة في تحديد العناصر (المواصفات) المشتركة مع الشركة الام التي تم بناء عليها قياس مخاطر الائتمان والخسارة المتوقعة على اساس تجميعي (Collective Basis)

تم اعتماد احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى تجميعي للمحفظة الائتمانية الممنوحة من قبل الشركة لمنتجات التمويل بالهامش والتمويل النقدي وغيرها، كونها تحمل تلك المحافظ او المنتجات مخاطر ائتمان مشابهة وتتشابه في عدة عناصر مثل (نوع المنتج، نوعية الضمانات المقدمة ، طبيعة التمويل ، مدة التمويل ، الغاية من التمويل ، القطاع ..)

تم احتساب حجم الخسارة الائتمانية المتوقعة للمحفظة الائتمانية الممنوحة من قبل الشركة والمتمثلة في تمويل الأسهم ضمن منتج التمويل بالهامش والتمويل النقدي وذلك للمرحلة الاولى والمرحلة الثانية ، حيث تم اعتبار درجة مخاطر عملاء المحفظة العاملة المصنفة ضمن المرحلة الاولى مساوية لدرجة مخاطر البلد (الأردن) وتاريخ الاستحقاق لمنتج التمويل بالهامش سنه كامله ، اما بالنسبة لمنتج التمويل النقدي فقد تم اعتماد مدة استحقاق هذه التسهيلات هي ٣ شهور ، اما بالنسبة لنسبة الخسارة عند التعثر فقد تم اعتماد نسبة ٥ % للتسهيلات المصنفة ضمن المرحلة الأولى ونسبة ٢٥ % للعملاء المصنفين ضمن المرحلة الثانية .

الحسابات التي تحتاج الى متابعة حثيثة وموضوعه من قبل الشركة يتم تصنيفها ضمن المرحلة الثانية.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تم استخدامها من قبل الشركة في احتساب الخسارة الانتمانية المتوقعة (PD)

تم الاستعانة بالمورد الخارجي Moody's لإجراء احتساب الخسارة الانتمانية المتوقعة من اعتماد ثلاثة سيناريوهات لدراسة التنبؤات المستقبلية ومعرفة أثرها على متغيرات نموذج قياس الخسارة الانتمانية حيث تم استخدام العوامل الاقتصادية لنسب النمو الاقتصادي في الأردن ومؤشر أسعار الأسهم.

د - أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) الأدوات المالية
فيما يلي الرصيد الافتتاحي لمبلغ المخصصات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) الأدوات المالية:

الرصيد وفق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) الأدوات المالية	الفرق نتيجة إعادة الاحتساب	مبلغ المخصصات الحالي	الرصيد وفق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) الأدوات المالية
دينار	دينار	دينار	دينار
١,٦١٩,٥٣١	١٣٢,٠٤٢	١,٤٨٧,٤٨٩	١,٦١٩,٥٣١
٣,٠٥٠,٦٣٨	٣١٨,٣٠٩	٢,٧٣٢,٣٢٩	٣,٠٥٠,٦٣٨

ذمم عملاء مدينة نادي
ذمم عملاء مدينة هامش

فيما يلي الخسائر الانتمانية المتوقعة للفترة المالية اللاحقة للأول من كانون الثاني ٢٠١٨:

المجموع	المرحلة (٢)			المرحلة (١)		
	افرادي	تجميمي	افرادي	تجميمي	افرادي	تجميمي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
(١١٧,٢٢١)	(١٠٩,٦٢٧)	(٧,٥٩٤)	-	-	-	اجمالي ذمم عملاء مدينة نادي
٢٤٢,٤٣٤	٢٦٧,٤٢١	(٢٤,٩٨٧)	-	-	-	اجمالي ذمم عملاء مدينة هامش

الإفصاح عن التسهيلات الائتمانية حسب تعليمات تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصص الندبي رقم (٧٤/٩٠٠٢) وبشكل مقارن مع المعيار الدولي للتقارير المالية (٩)

الأدوات المالية:

١- نفقة صلاة مدينـة - نقدـى

حسب تعليمات التصنيف رقم (٧٤/٩٠٠٢)

حسب المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) الأدوات المالية

مرحلة (١)

الخسائر الائتمانية الموقعة فونـد مـعلـة دينـلـر	أصلـي الائتمـانـية المـوقـعة فـونـد مـعلـة دينـلـر	أصلـي الائتمـانـية المـوقـعة فـونـد مـعلـة دينـلـر	أصلـي الائتمـانـية المـوقـعة فـونـد مـعلـة دينـلـر
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
٧٣٠,٩٦٥	٢٠,٤٣٦	١٣,٦٣٦	١٣,٦٣٦
٧٣٠,٩٦٥	٢٠,٤٣٦	١٣,٦٣٦	١٣,٦٣٦
٧٣٠,٩٦٥	٢٠,٤٣٦	١٣,٦٣٦	١٣,٦٣٦

٢- نفقة صلاة مدينـة - هامـشـى

حسب تعليمات التصنيف رقم (٧٤/٩٠٠٢)

حسب المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) الأدوات المالية

مرحلة (١)

الخسائر الائتمانية المـوقـعة فـونـد مـعلـة دينـلـر	أصلـي الائتمـانـية المـوقـعة فـونـد مـعلـة دينـلـر	أصلـي الائتمـانـية المـوقـعة فـونـد مـعلـة دينـلـر	أصلـي الائتمـانـية المـوقـعة فـونـد مـعلـة دينـلـر
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
٢٣٥,٦٢٩	٢,٩٥٨,٢٩٠	٢,٩٥٨,٠٠٩	٢,٩٥٨,٢٩٠
٢٣٥,٦٢٩	٢,٩٥٨,٢٩٠	٢,٩٥٨,٠٠٩	٢,٩٥٨,٢٩٠
٢٣٥,٦٢٩	٢,٩٥٨,٢٩٠	٢,٩٥٨,٠٠٩	٢,٩٥٨,٢٩٠

أقصى الحرمة على التسهيلات الائتمانية بشكل تجميسي كما في ٢١ كانون أول ٢٠١٨:

صافي الحرمة على التعرضات	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		إجمالي الرصيد كما في بداية السنة (نقد - هامش)
	أفرادى دينار	تجميعى دينار	أفرادى دينار	تجميعى دينار	
٢٠٥,٤٧١,٣٠	٥٥,٠٠٨,٤	٦٠٥,١٤٠,٤	-	٦٠٩,١٣٢,٢١	-
(٢٠٢,٧٣١,٦)	(٢٠٠,٨٤٩,٤)	(٢٢٢,٣٨٦)	-	(٢٠٩,٠٩٨,٥)	-
-	-	(٤٢٢,٦٢٥,٤)	-	(٤٢٢,٦٢٥,٤)	-
-	-	-	-	-	ال تعرضات الجديدة خلال السنة
-	-	-	-	-	ال تعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	إجمالي الأثر على التعرضات الائتمانية نتيجة تغير التصنيف
-	-	-	-	-	بين المرافق
-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
<u>٣١١,٧٧,٣١</u>	<u>٥٤,٨٠٠,٥</u>	<u>٦٧,٤٧٧,٧</u>	<u>(٦٧١)</u>	<u>(٦٧٥)</u>	<u>٦٠٦,٤٩٩,٨١</u>
<u>٢٠٩</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>

أجمالي الحركة على الخسارة الإنتمانية المتوقعة (ECL) للشهادات الإنتمانية خلال السنة:

صافي الحركة على ECL دينار	المرحلة الثالثة		المرحلة الأولى		أفرادي دينار	تجمّعي دينار
	أفرادي دينار	تجمّعي دينار	أفرادي دينار	تجمّعي دينار		
١٦٩,٦٧٤	٨١٨,٩٢٤	١٣١,٨٥٤	٢٢٠,٦٥	٢٥,٦٤	-	-
(٢٢,٤٢)	(٢٤,٤)	(١٨,٢٩)	(٢٧,٧٣)	(٣,٧٧)	-	-
(٩٣,٩٢٧)	-	(٧٥,٥٦٥)	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
٢٤٥,١٤٢	-	-	-	-	-	-
(٧٥)	(٧٥)	-	-	-	-	-
٧٩٥,٢٠٧	٤,٣٦٩	٤,٢١٢	٥٤٣,٩٤	٩٢٥,٩٤	-	-
					٣٣٣,٣٢٣	-

رصيد بداية السنة
خسارة التذني على التعرضات الجديدة خلال السنة
المسترد من خسارة التذني على التعرضات المسددة خلال السنة
ما تمت تحويله إلى المرحلة الأولى
ما تمت تحويله إلى المرحلة الثالثة
ما تمت تحويله إلى المرحلة الثانية
أجمالي الأثر على خسارة التذني نتيجة تغير التصنيف بين المراحل
الأثر على المخصص الشائع عن تعديلات المعدومة
خسارة التذني على التعرضات المعدومة
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
أجمالي رصيد الخسارة الإنتمانية المتوقعة

إجمالي الحركة على الفوائد المعلقة في نهاية السنة

تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف

الفوائد المعلقة على التعرضات الجديدة خلال السنة

الفوائد المعلقة المحولة للإيرادات عن التعرضات المسددة خلال السنة

حالي تحويله إلى المرحلة الأولى

حالي تحويله إلى المرحلة الثانية

حالي تحويله إلى المرحلة الثالثة

صافي الفوائد المعلقة على التعرضات الناتج عن تعديلات

إجمالي الأثر على الفوائد المعلقة نتيجة تغير التصنيف بين المراحل

الفوائد المعلقة على التعرضات المعدومة

التأثير على الفوائد المعلقة على التعرضات الجديدة خلال السنة

الفوائد المعلقة المحولة للإيرادات عن التعرضات المسددة خلال السنة

صافي الحركة على الفوائد المعلقة في نهاية السنة

صافي الحركة على الفوائد المعلقة في نهاية السنة	الفوائد المعلقة المحولة للإيرادات عن التعرضات المسددة خلال السنة	الفوائد المعلقة على التعرضات الجديدة خلال السنة	صافي الحركة على الفوائد المعلقة في نهاية السنة
المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار
أفرادي	تجمعي	أفرادي	أفرادي
دينار	دينار	دينار	دينار
٤٨٦,٥٠٥	٤٨٦,٥٠٥	٤٨٦,٥٠٥	٤٨٦,٥٠٥

الإفصاح عن الحركة على خسارة التذني بشكل تجمعي كما في نهاية السنة:

الإجمالي	الحكومه و القطاع العام	قرض عقاري	الأفراد	الشركات
٦٧٠,٤	١٦٩	١٦٩	٢,٩٥٢,٩١	١,٧١,٧٧,٩٠١
(٢٠,٢)	(٩٣,٩)	(٤٠,٢)	-	-
٩٣٠	٢٤١	٢٤١	-	(٢٥,١)
(٣٩٠)	٢٤٢	٢٤٢	-	(٢٧,٢)
-	-	-	-	(٢٦,٣)
٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢,٩٥٣,٥٩٣	١,٨٨,٥٩٣
٧٤٠,٢	٧٤٠,٢	٧٤٠,٢	٢,٩٩٣,١	٢,٩٩٣,١
٤٠٧,٤	٤٠٧,٤	٤٠٧,٤	٢٠,٧	٢٠,٧
٦٧٠,٤	١٦٩	١٦٩	٢,٩٥٣,٥٩٣	١,٨٨,٥٩٣

إعادة توزيع: المخصصات على مستوى إفرادي المخصصات على مستوى تجمعي

التوزيع الكلي للتسهيلات الإنثماية حسب القطاعات الاقتصادية حسب مراحل التطبيق وفق المعيار الدولي
للتقارير المالية (٩) الأدوات المالية:

البند	المرحلة الأولى							
	افرادي	جمموعي	dinars	افرادي	جمموعي	dinars	المرحلة الثانية	المجموع
المجموع	افرادي	dinars	المراحل الثالثة	تجميبي	dinars	dinars	تجميبي	dinars
مالي	-	-	دinars	دinars	دinars	دinars	دinars	دinars
صناعي	-	-	-	-	-	-	-	-
تجارة	-	-	-	-	-	-	-	-
عقارات	-	-	-	-	-	-	-	-
زراعة	-	-	-	-	-	-	-	-
أسهم	-	-	-	-	-	-	-	-
أفراد	-	-	-	-	-	-	-	-
حكومة وقطاع عام	-	-	-	-	-	-	-	-
أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	٣١,٧٧٠,١٧٠	٥,٠٠٠,٨٤٥	٧,٧٧٤,٧١٦	-	١٨,٩٩٤,٦٠٩	-		

التوزيع الكلي للتسهيلات الإنثماية حسب المناطق الجغرافية حسب مراحل التطبيق وفق المعيار الدولي
للتقارير المالية (٩) الأدوات المالية:

البند	المرحلة الأولى							
	افرادي	جمموعي	dinars	افرادي	جمموعي	dinars	المرحلة الثانية	المجموع
المجموع	افرادي	dinars	المراحل الثالثة	تجميبي	dinars	dinars	تجميبي	dinars
داخل المملكة	-	-	دinars	دinars	دinars	دinars	دinars	دinars
دول الشرق الأوسط	-	-	-	-	-	-	-	-
الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-
أوروبا	-	-	-	-	-	-	-	-
آسيا	-	-	-	-	-	-	-	-
إفريقيا	-	-	-	-	-	-	-	-
أمريكا	-	-	-	-	-	-	-	-
دول أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	٣١,٧٧٠,١٧٠	٥,٠٠٠,٨٤٥	٧,٧٧٤,٧١٦	-	١٨,٩٩٤,٦٠٩	-		

٦ - أرصدة مدينة أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

٢٠١٧		٢٠١٨		
دinar	دinar	دinar	دinar	
٢٩,٢٢٩		٤١,٢٨٢		مصاريف مدفوعة مقدما
١,٤٢٠		١,٤٢٠		تأمينات مستردة
٥٣,٠٠٠		٢٥,٠٠٠		مساهمة صندوق ضمان التسوية
٩٨,٥٠٥		٩٢,٢٨٢		ذمم موظفين
٥٩٠		٤,٠٩٠		آخر
١٨٢,٧٤٤		١٦٤,٠٧٤		

٧ - اراضي معدة للبيع

يمثل هذا البند اراضي قامت الشركة بملكها سداداً لذمم عمال الوساطة المالية، تتمثل بارض بمساحة ٩,٩١٦ متر مربع في منطقة ام رمانة اراضي جنوب عمان معدة للبيع بقيمة ٦٥٨,٦٥٣ دينار وارض بمساحة ٨٣,٤٤٢ متر مربع في منطقة القطيطرة اراضي جنوب عمان معدة للبيع بقيمة ١,١٥٣,٥٨٨ دينار.

٢٠١٧		٢٠١٨		
دinar	دinar	دinar	دinar	
٢,٣٠٧,٢٤٦		٢,٣٠٧,٢٤٦		تكلفة الأرضي
(٤٥٧,٣٩٦)		(٤٥٧,٣٩٦)		مخصص خسارة التدنى
١,٨٤٩,٨٥٠		١,٨٤٩,٨٥٠		

ان الحركة على مخصص خسارة التدنى كما يلي :

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		
٢٠١٧	٢٠١٨	
دinar	دinar	
٢١٥,٣٧٩	٤٥٧,٣٩٦	رصيد بداية السنة
٢٤٢,٠١٧	-	إضافات
٤٥٧,٣٩٦	٤٥٧,٣٩٦	رصيد نهاية السنة

١١ - أرصدة دائنة أخرى
يتكون هذا البند مما يلي:

ون الأول	كان ٣١
٢٠١٧	٢٠١٨
دينار	دينار
٣٤١,٩٣٨	٢٠٩,١٧٦
١٠٤,٥٣٥	١٠٢,٦٩٥
-	٢,١٤٧,٦٥٦
٤٤٦,٤٧٣	٢,٤٥٩,٥٢٧

مصاريف مستحقة
أخرى
توزيعات أرباح مستحقة الدفع (ايضاح ١٤)

١٢ - ضريبة الدخل
أ- ان الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

للسنة المنتهية في ون الأول	كان ٣١
٢٠١٧	٢٠١٨
دينار	دينار
٤٩٢,٤١٤	٤٣٢,٧٩٤
(٥٢٩,٩٩٠)	(٤٤٣,٩٧٧)
٤٧٠,٣٧٠	٣٩٤,٨٣٣
٤٣٢,٧٩٤	٣٨٣,٦٥٠

رصيد بداية السنة
الضريبة المدفوعة
مصرف الضريبة السنة
رصيد نهاية السنة

ب- تمثل ضريبة الدخل الظاهر في قائمة الدخل والدخل الشامل ما يلي:

للسنة المنتهية في ون الأول	كان ٣١
٢٠١٧	٢٠١٨
دينار	دينار
٤٧٠,٣٧٠	٣٩٤,٨٣٣
-	(٣٥,٠١١)
٤٧٠,٣٧٠	٣٥٩,٨٢٢

مصرف ضريبة الدخل عن ارباح الفترة
أثر موجودات ضريبية مؤجلة - بالصافي

ج - ان الحركة على حساب الموجدات الضريبية خلال الفترة هي كما يلي:

للسنة المنتهية في		الرصيد في بداية السنة
كانون الأول	٢٠١٨	
٢٠١٧	٢٠١٨	أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) *
دينار	دينار	الرصيد المعدل
-	-	المضاف خلال السنة - بالصافي
-	١,٣٠٧,٦٤٧	الرصيد في نهاية السنة
-	١,٣٠٧,٦٤٧	
-	٣٥,٠١١	
-	١,٣٤٢,٦٥٨	

* قامت الشركة بتطبيق المعيار المحاسبى الدولى رقم (١٢) بعد الأخذ بعين الاعتبار اثر تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية (٩) الأدوات المالية ، حيث يتم احتساب المبلغ اعلاه على الضريبة المؤجلة ونتج عنه تعديل على الرصيد الافتتاحي لحساب الارباح المدورة للعام ٢٠١٨ بمبلغ ١,٣٠٧,٦٤٧ دينار ويتمثل الرصيد الافتتاحي للموجدات الضريبية المؤجلة في بداية العام ٢٠١٨.

تم احتساب الضرائب المؤجلة استناداً لنسب الضريبة الجديدة المحددة وفقاً لقانون ضريبة الدخل والبالغة ٢٨٪ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ .
ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي :

للسنة المنتهية في		الربح المحاسبي
كانون الأول	٢٠١٨	
٢٠١٧	٢٠١٨	مصاروفات غير مقبولة ضريبيا
دينار	دينار	مصاروفات مقبولة ضريبيا
٢,٢٩٧,١٨٤	١,٧٥٦,٠١٥	
٢٧٥,٤٧٣	١٢٥,٢١٣	
(٦٥٠,٠٠٠)	(٩٠,٢٩٧)	
<u>١,٩٢٢,٦٥٧</u>	<u>١,٧٩٠,٩٣١</u>	
		الربح الضريبي
%٢٤	%٢٤	
%٢٠,٤٧	%٢٠,٤٩	
		نسبة ضريبة الدخل القانونية
		نسبة ضريبة الدخل الفعلية

تم احتساب مخصص ضريبة الدخل المستحقة عن ربح السنة وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤.

تم التوصل الى مخالصة نهائية مع دائرة ضريبة الدخل حتى نهاية عام ٢٠١٦ باستثناء العام ٢٠١٥ حيث تم تقديم اقرار ضريبة الدخل لهذا العام وتم مراجعته من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وتم صدور قرار بالمطالبة بضرائب إضافية بلغت ٤٤,٣٧٠ دينار ، إلا أن الشركة قامت بالاعتراض على قرار المقدار لدى هيئة الاعتراض ، هذا وقد صدر قرار هيئة الاعتراض بتأييد قرار المقدار، وعليه قامت الشركة بالطعن في قرار هيئة الاعتراض لدى محكمة البداية الضريبية ولا تزال القضية منظورة . مع العلم بأن الشركة قد قامت بتسديد هذا المبلغ تفاديًّا لدفع غرامات في حال عدم كسب القضية .

كما تم تقديم اقرار ضريبة الدخل للعام ٢٠١٧ ولم يتم مراجعته من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى تاريخ اعداد القوائم المالية ، هذا ويرأى الإداره ومستشار الشركة الضريبي فإن المخصص المحتسب كافٍ كما في ٣١ كانون أول ٢٠١٨.

١٣ - حقوق الملكية

أ - رأس المال المدفوع

يتكون رأس المال من ١٥,٦٠٠,٠٠٠ دينار مقسم إلى ١٥,٦٠٠,٠٠٠ حصة بقيمة اسمية دينار للحصة الواحدة.

ب - احتياطي إجباري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله بنسبة ١٠٪ من الارباح خلال السنوات وهو غير قابل للتوزيع على الشركاء.

ج - احتياطي اخطار عامة

يمثل هذا البند احتياطي مخاطر عامة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الاردني، وهو يمثل نسبة ١٪ من ذمم عملاء التعامل بالهامش والنقدى العاملة ، حيث تم التوقف عن احتسابه خلال الفترة نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) الأدوات المالية وتحويله للربح المدوره .

د - توزيعات أرباح مستحقة الدفع

وافقت هيئة المديرين في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢ كانون الاول ٢٠١٨ على توزيع مبلغ ٢,١٤٧,٦٥٦ دينار أردني على الشريك (بنك المؤسسة العربية المصرفية -الأردن) من الارباح المدوره.

٤ - أرباح مدورة
ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

للسنـة المنتهـىـة فـي كانـون الأول		٢٠١٧	٢٠١٨
دـينـار	دـينـار		
١,٣٦٠,٣٧٤	٢,٩٣٤,٩٣٧		
-	(٤٥٠,٣٥١)		
-	١,٣٠٧,٦٤٧		
-	٢٥٣,٧٤٠		
١,٣٦٠,٣٧٤	٤,٠٤٥,٩٧٣		
١,٨٢٦,٨١٤	١,٣٩٦,١٩٣		
(٢٥٢,٢٥١)	(١٧٥,٦٠٢)		
-	(٢,١٤٧,٦٥٦)		
٢,٩٣٤,٩٣٧	٣,١١٨,٩٠٨		

الرصيد في بداية السنة

أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)

أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢)

تحويل احتياطي أخطار عامة للأرباح المدورة

الرصيد المعدل بداية السنة

الربح السنة

المحول من / إلى الاحتياطيات

توزيعات أرباح شريك مستحقة الدفع

الرصيد في نهاية السنة

٥ - عمولات التداول

يتكون هذا البند مما يلي :

٢٠١٧	٢٠١٨
دـينـار	دـينـار
٥١٨,١٤٤	٣٧٧,٠٢٦
٣٥٥,٠٥٦	٤٤١,٧٣٣
١٧٣,٣٨٨	٩٢,٨١١
١,٠٤٦,٥٨٨	٩١١,٥٧٠

عمولات تداول وساطة محلية

عمولات تداول وساطة دولية

عمولات تداول إقليمية

١٦ - مصاريف إدارية
يتكون هذا البند مما يلي :

٢٠١٧	٢٠١٨	
دينـار	دينـار	
١,٠٥٧,٧٨٢	١,٠٥٣,٧٨٨	رواتب ومكافآت
٩٩,٧٢٩	١٠١,٢٩٩	مساهمة الشركة في الضمان الاجتماعي
٢٠,٣٩٧	٢٠,٢٣٩	مصاريف موظفين أخرى
١,٩٦٠	٣,٧٨٣	دورات وتدريب
١٤٧,٣٩٥	١٤٢,١٣٤	بريد وهاتف
٦٤,٢٤٧	٦٤,٧٢٩	تنقلات ومكافآت هيئة المديرين
٢١,٥١١	٢٢,٢٨٢	رسوم ورخص
١٨,٣٢٠	٧,٣١٠	أتعاب ومصاريف قانونية
١٨,٤٧٩	١٧,٨٦٢	ضيافة
١٦,٠٨٠	١٨,٨٠٨	اشتراكات برامج وانظمة
٢١,٣٢٧	١٨,٨١٠	صيانة
١٥,٣٣٨	١٥,٢٢٢	عمولات بنكية
٣٦,٧١٩	٤٠,٣٢٤	تأمين على الحياة ومعالجة طبية
١٠,٣٦٢	٤,٨٢٤	قرطاسية ومطبوعات
٦,٩٨٣	٧,٦٥٠	إيجارات
٢,٨٠٧	١٠,٨٢٩	تعويضات أخطاء وسطاء
١٨,٩٦٨	١٨,٩٦٨	أتعاب مهنية
١٦,٢٥٢	١٥,٢٨٥	طوابع و عمولات كفالات بنكية
١,٩١٤	١,٧٤٣	مصاريف سيارات
٢,١٦٦	٢,٠٩٠	تنقلات وإقامة
٦٤,٨١٣	٤٠,٨٧٠	أخرى
١,٦٦٣,٥٤٩	١,٦٢٨,٨٤٩	

* يتضمن هذا البند كفالة بمبلغ ١,٤٣٥,٠٠٠ دينار صادرة لصالح هيئة الأوراق المالية لضمان حسن تعامل الشركة ك وسيط في هيئة الأوراق المالية وكفالة بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ دينار لضمان حسن التعامل ك مدير اصدار وكفالة بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ دينار صادرة لصالح مركز الإيداع لضمان التسوية ومبلغ ٤٠,٠٠٠ دينار كفالات قضايا للمحاكم.

١٩ - ادارة المخاطر
١ - مخاطر الائتمان

ان السياسة الإنتمانية للشركة تتضمن ان جميع العملاء الذين يرغبون بالحصول على سقوف بمنتج التمويل على الهاشم او التداول على المكشوف بالاسواق الاقليمية والدولية ان يخضعوا لإجراءات السياسة الإنتمانية الموافق عليها من قبل هيئة المديرين ، والتي تنص على ان تقوم لجنة التسهيلات بالتأكد من الملاءة المالية ومن ثم الموافقة على منح التسهيلات ووضع حد ائتماني للعميل، وان العميل لا يقوم بالتداول الا بعد موافقة لجنة التسهيلات، ان ارصدة العملاء المدينة تخضع لمتابعة ومراقبة مستمرة من قبل دائرة الرقابة على الائتمان والتي بدورها ترفع تقارير بشكل دوري الى لجنة التسهيلات، ان الارصدة مضمونة بالمقابل بمحافظ سوقية تغطي كحد ادنى ١٤٪ من مبلغ التسهيلات الممنوح للعميل. ان ارصدة الذمم المدينة والقيم السوقية للأوراق المالية الضامنة لها كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧ موزعة على الشكل التالي:

القيمة السوقية للمحافظ / التأمينات	الف دينار	الرصيد الف دينار	الم المنتج
<u>٢٠١٨</u>			
٣٤,٧٥٣		٢٢,٠٤٢	ذمم عملاء الوساطة المالية - هامش
٤٦٥		٢,٩٥٨	ذمم عملاء الوساطة المالية - هامش غير عاملة
<u>٢٠١٧</u>			
٣٢,٤٢٢		١٩,٨٩٨	ذمم عملاء الوساطة المالية - هامش
٢١٥		٢,٩٥٨	ذمم عملاء الوساطة المالية - هامش غير عاملة

تتوزع المخاطر الائتمانية للشركة لارصدة النقد لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى وذمم العملاء المدينة والارصدة المدينة الأخرى كما في ٣١ كانون الاول على الشكل التالي:

العام ٢٠١٨	المجموع	جهات حكومية	افراد	شركات
	الف دينار	الف دينار	الف دينار	الف دينار
ارصدة لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى	٥,٦٢٧	-	-	٥,٦٢٧
ذمم مدينة	٢٦,٤٦٨	-	١٩,٩٠٠	٦,٥٦٨
آخرى	١٢٣	٢٥	٩٦	٢
المجموع	٣٢,٢١٨	٢٥	١٩,٩٩٦	١٢,١٩٧

العام ٢٠١٧	المجموع	جهات حكومية	افراد	شركات
	الف دينار	الف دينار	الف دينار	الف دينار
ارصدة لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى	٥,٤٤٨	-	-	٥,٤٤٨
ذمم مدينة	٢٥,٤٤٨	-	١٩,٦٠٤	٥,٨٤٤
آخرى	١٥٤	٥٣	٩٩	٢
المجموع	٣١,٠٥٠	٥٣	١٩,٧٠٣	١١,٢٩٤

تتوزع مخاطر التركزات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي كما يلي :

العام ٢٠١٨	المجموع	دول الشرق الاوسط	داخل المملكة	المنطقة الجغرافية :
	الف دينار	الف دينار	الف دينار	
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى	٥,٦٢٧	١,٦٠٢	١,٣٤٦	٢,٦٧٩
ذمم مدينة	٢٦,٤٦٨	-	-	٢٦,٤٦٨
أرصدة مدينة اخرى	١٢٣	-	-	١٢٣
الإجمالي لعام ٢٠١٨	٣٢,٢١٨	١,٦٠٢	١,٣٤٦	٢٩,٢٧٠
الإجمالي لعام ٢٠١٧	٣١,٠٥٠	١,٠٣٠	١,٣٣٢	٢٨,٦٨٨

ب - مخاطر تقلبات أسعار العملات

وهي المخاطر الناجمة عن التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية والتي لها اثر محتمل على موجودات ومطلوبات الشركة بالعملات الاجنبية، تقوم الشركة باعداد تحليل الحساسية لمراقبة اثر التغيرات في اسعار الصرف بمقدار (+/- ١٪) على صافي الارباح وحقوق الملكية.

إن معظم تعاملات الشركة هي بالدينار الأردني والدولار الأمريكي. إن سعر صرف الدينار الأردني مربوط بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي (١/٤١ دولار لكل دينار). وعليه لا يوجد مخاطر للمركز المالي الذي تحفظ به الشركه بالدولار الأمريكي. وعادة لا تحفظ الشركة بمراكز مالية كبيرة بالعملات الاخرى ممكنا ان تؤثر على الشركة لأن الشركة تقوم باعمال الوساطة عن عملائها.

تقوم الشركة باعداد تحليل الحساسية لمراقبة اثر التغيرات في اسعار الصرف بمقدار (+/- ١٠٪) على صافي الارباح والخسائر وحقوق الملكية.

تأثير التغير بسعر الصرف٪ على قائمة الدخل	العملة
الشامل	المركز المالي
دينـار	دينـار
-	-
-	-
١١٠	١,١٠٢
(٣٦)	(٣٦٠)

للعام ٢٠١٨ :
جنيه استرليني
يورو

للعام ٢٠١٧ :
جنيه استرليني
يورو

ج - مخاطر التركز بالعملات الأجنبية
يتوزع التركز في مخاطر العملات الأجنبية كالتالي :

العام الموجودات:	دولار أمريكي الف دينار	يورو الف دينار	استرليني الف دينار	جنيه آخرى الف دينار	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى ذمم مدينة	٣,٧٥٨ ٣	٣	١٦٥	٩٤١	٤,٨٦٧
مجموع الموجودات	٣,٧٦١	٣	١٦٥	٩٤١	٤,٨٧٠

المطلوبات:	ذمم دائنة	تأمينات نقدية	أرصدة دائنة أخرى	مجموع المطلوبات
٢,٨٠٣	٣٢٢	-	-	١٦٥
-	-	-	-	٩٤٠
٣,١٢٥	-	-	-	١٦٥
٤,٢٣٤	٩٤١	٩٤٠	٣,٩١١	٣٢٢

صافي التركز داخل قائمة المركز المالي	العام الموجودات
٦٣٦	٣,٤٥١
٣,٤٦١	٩٠٦
(١٠)	٩٠٩

د - مخاطر تقلبات اسعار الاسهم
لا تتعرض الشركة لمخاطر السوق المالي كونها لا تحفظ باستثمارات لحسابها الخاص.

ه - مخاطر اسعار الفائدة
يوضح الجدول التالي حساسية قائمة الدخل نتيجة للتغيرات الممكنة المعقولة على اسعار الفائدة مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المؤثرة ثابتة.

العام	نقطة دينار	الزيادة	ربع السنة	الاثر على
٢٠١٨	١٠	٢٣,٧٢٤		
٢٠١٧	١٠	٢٢,٦٤١		

في حال هنالك تغير سلبي في سعر الفائدة يكون الاثر مساوي للتغير اعلاه مع عكس الاشارة.

٩- مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الشركة على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماتها في تواريخ استحقاقها، إن إدارة مخاطر السيولة تتطلب الحفاظ على النقد الكافي وتوفير التمويل من خلال السوق الإئتمانية، والمقابلة من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات ومواعدهما آجالها والاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد وما في حكمه وتوفير التمويل اللازم.

يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مخصوصة) كما في ٣١ كانون الأول على أساس الفترة المتبقية للإستحقاق التعاقدى وأسعار الفائدة السوسيقية الحالية:

	<u>المطلوبات</u>	<u>العام ٢٠١٨</u>				<u>المطلوبات</u>	<u>العام ٢٠١٧</u>				<u>المطلوبات</u>	
		<u>بنوك دائنة</u>	<u>نظام دائنة</u>	<u>تأمينات تقديرية</u>	<u>أرصدة دائنة أخرى</u>		<u>بنوك دائنة</u>	<u>نظام دائنة</u>	<u>تأمينات تقديرية</u>	<u>أرصدة دائنة أخرى</u>		
		<u>ألف دينار</u>	<u>ألف دينار</u>	<u>ألف دينار</u>	<u>ألف دينار</u>			<u>ألف دينار</u>	<u>ألف دينار</u>	<u>ألف دينار</u>	<u>ألف دينار</u>	
<u>٦٣٣,٨٨٦</u>	-	-	-	-	-	<u>٢٢٢,٣٥٥</u>	-	-	-	-	<u>٢٤٤,٤١٣</u>	
<u>٥٩٥,٢٣٥</u>	-	-	-	-	-	<u>٥٩٥,٢٣٥</u>	-	-	-	-	<u>٨٨٩,٨٩٠</u>	
<u>٣٢٢,٤٤٠</u>	-	-	-	-	-	<u>٣٢٢,٤٤٠</u>	-	-	-	-	<u>٣٣٩,٣٤٣</u>	
<u>٤٣٣,٦٧٧</u>	-	-	-	-	-	<u>٤٣٣,٦٧٧</u>	-	-	-	-	<u>٤٣٩,٤٣١</u>	
<u>١١١,٢٩٧</u>	-	-	-	-	-	<u>١١١,٢٩٧</u>	-	-	-	-	<u>١١٠,٨٩٠</u>	
		<u>المجموع</u>	<u>المجموع</u>	<u>المجموع</u>	<u>المجموع</u>			<u>المجموع</u>	<u>المجموع</u>	<u>المجموع</u>	<u>المجموع</u>	
		<u>١١١,٢٩٧</u>	<u>٤٣٣,٦٧٧</u>	<u>٣٢٢,٤٤٠</u>	<u>٦٣٣,٨٨٦</u>			<u>١١٠,٨٩٠</u>	<u>٤٣٩,٤٣١</u>	<u>٣٣٩,٣٤٣</u>	<u>١١٤,٢٣٥</u>	

ادارة رأس المال

يتمثل الهدف الرئيسي فيما يتعلق بإدارة رأس المال الشركة بالتأكد من المحافظة على نسب رأس المال ملائمة بشكل يدعم نشاط الشركة ويعظم حقوق الملكية.

تقوم الشركة بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل. هذا ولم تقم الشركة بأية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكلة رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة.

ان البنود المتضمنة في هيكلة رأس المال تتمثل في رأس المال المدفوع والارباح المدورة والاحتياطي الاجباري واحتياطي اخطار عامه وبالغ مجموعها ٢٤,٠٩٥,٦٤٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ مقابل ٢٤,٠٩٥,٦٤٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧.

٢١ - تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

المجموع ألف دينار	أكثر من سنة ألف دينار	لغایة سنة ألف دينار	للعام ٢٠١٨ الموجودات :
٥,٦٢٧	-	٥,٦٢٧	نقد وأرصدة لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى
٢٦,٤٦٨	-	٢٦,٤٦٨	ذمم مدينة
١٦٤	٣١	١٣٣	أرصدة مدينة أخرى
١,٨٥٠	١,٨٥٠	-	أراضي معدة للبيع
٣١	٣١	-	ممتلكات ومعدات
١٥	١٥	-	موجودات غير ملموسة
١,٣٤٣	١,٣٤٣	-	موجودات ضريبية مؤجلة
٣٥,٤٩٨	٣,٢٧٠	٣٢,٢٢٨	مجموع الموجودات

المطلوبات :

٢,٨٣٦	-	٢,٨٣٦	بنوك دائنه
٥,٢٩٥	-	٥,٢٩٥	ذمم دائنة
٣٢٢	-	٣٢٢	تأمينات نقديه
٢,٤٦٠	١٠١	٢,٣٥٩	أرصدة دائنة أخرى
٣٨٤	-	٣٨٤	مخصص ضريبة الدخل
١١,٢٩٧	١٠١	١١,١٩٦	مجموع المطلوبات
٢٤,٢٠١	٣,١٦٩	٢١,٠٣٢	الصافي

المجموع ألف دينار	أكثر من سنة ألف دينار	لغالية سنة ألف دينار	للعام ٢٠١٧ الموجودات :
٥,٤٤٨	-	٥,٤٤٨	نقد وأرصدة لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى
٢٥,٤٤٨	-	٢٥,٤٤٨	ذمم مدينة
١٨٣	٤١	١٤٢	أرصدة مدينة أخرى
١,٨٥٠	١,٨٥٠	-	أراضي معدة للبيع
٤٦	٤٦	-	ممتلكات ومعدات
١١	١١	-	موجودات غير ملموسة
٣٢,٩٨٦	١,٩٤٨	٣١,٠٣٨	مجموع الموجودات
المطلوبات :			
٢,٤١١	-	٢,٤١١	بنوك دائنة
٥,٤٢٣	-	٥,٤٢٣	ذمم دائنة
١٧٧	-	١٧٧	تأمينات نقدية
٤٤٦	١٤٣	٣٠٣	أرصدة دائنة أخرى
٤٣٣	-	٤٣٣	مخصص ضريبة الدخل
٨,٨٩٠	١٤٣	٨,٧٤٧	مجموع المطلوبات
٢٤,٠٩٦	١,٨٠٥	٢٢,٢٩١	الصافي

٢٢ - بند غير مدرجة في قائمة المركز المالي

تقوم الشركة ضمن النشاط الاعتيادي بإدارة الاستثمارات لعملائها وهي حسابات منفصلة عن موجودات الشركة ولا تظهر في القوائم المالية. لا يوجد استثمارات مدارة من قبل الشركة لصالح العملاء كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ و ٢٠١٧.

٢٣ - القضايا المقلمة على الشركة

يوجد قضية مقامة ضد الشركة موضوعها طلب اعلان افلاس المدين ضد الدائنين وبحسب ما اشار اليه محامي الشركة بان القضية في المرحلة الاستئنافية وبرأي ادارة الشركة انه لن يترتب على الشركة اي التزامات لقاء هذه القضية.

٢٤ - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية غير محددة القيمة العادلة

إن القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية للشركة تقارب قيمتها العادلة للسنة المنتهية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ .